وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

العنوان

مشكلة المياه في الوطن العربي بين التعاون والصراع
دراسة حالة حوض النيل

مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

من إعداد الطلبة:

*براهيمي المحبوب

تحت إشراف

*الأستاذة: عيمور فيروز

السنة الجامعية:2019-2020

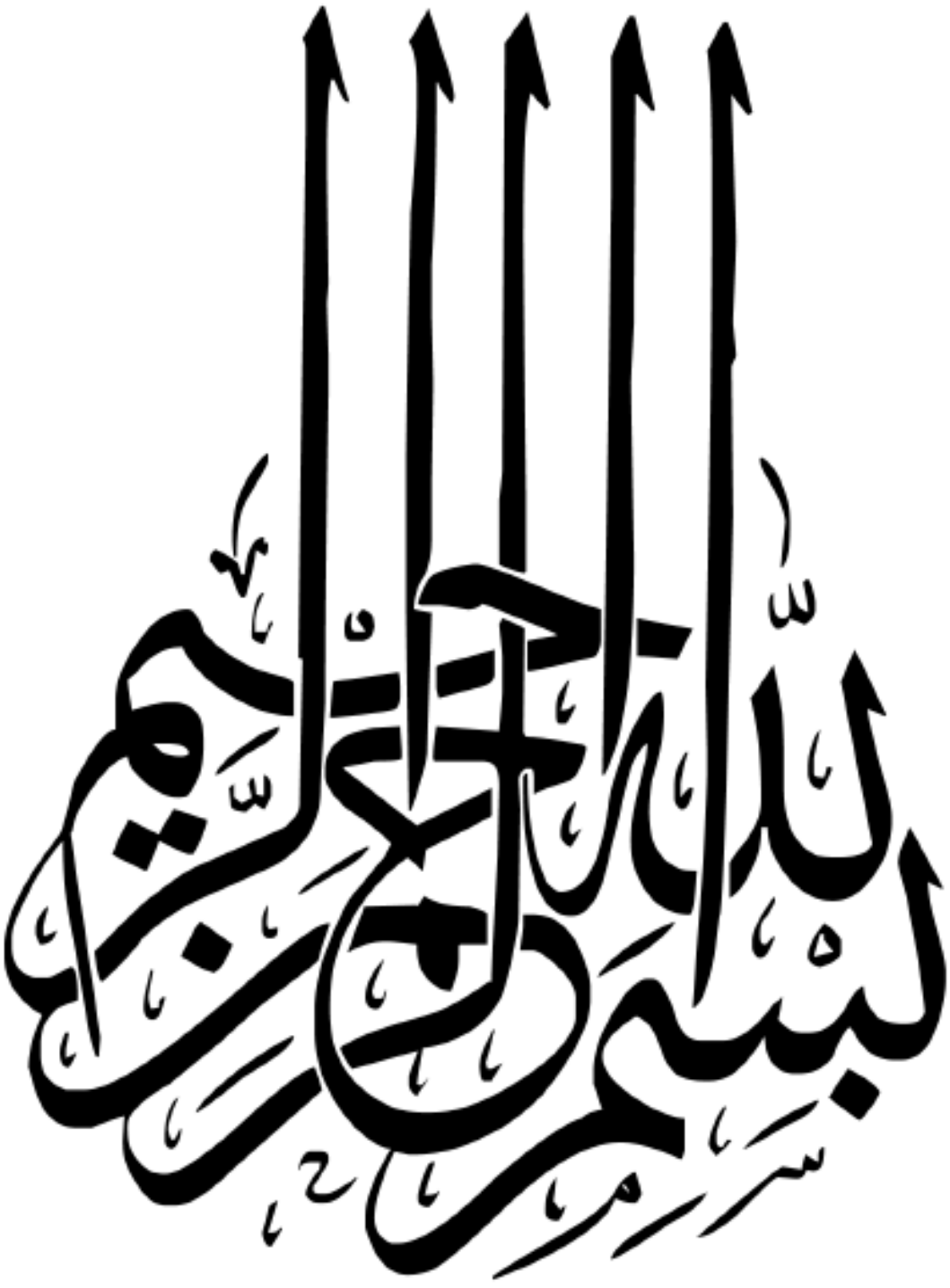
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الشكر لله تعالى الذي أعانني على إنجاز هذا البحث

وأتوجه بالشكر والتقدير للأستاذة **عيمور فيروز** لإشرافها ومتابعتها للبحث منذ أن كان مجرد أفكار متناثرة لغاية أن غدا بفضل الله مذكرة.

وأتقدم بخاص الشكر إلى أسرة البحث العلمي أساتذة وطلبة وإدارة.

وأتمنى لهم المزيد من النجاحات.

وخالص الشكر والعرفان إلى كل من أسد لي خدمة أو معروف من قريب أو من بعيد سهل به إنجاز هذا البحث .

إهداء

أُهدي هذا العمـل إلى رمز المحبة والجنان إلى أغلى وردة في حياتي

إلـى أُمـي أطال الله في عمرها وحفظها.

وإلـى الذي كدّ وعمل من أجل أن أدرس في أحسن الظروف

إلـى والـدي رحمه الله.

وإلى كل أفراد عائلتي الكريمة .

وإلى جميع إخوتي وأخواتي .

وإلى كل العائلة الكبيرة .

وإلى كل زُملاء الدراسة والعمل .

وإلى طُلاب العلم في كل مكان أُقدم هذا العمل.

براهيمي المحبوب

خطة البحث

خطة البحث:

مقدمة

الفصل الأول: المحددات الدولية والإقليمية لحوض النيل

تمهيد

المبحث الأول :ماهية حوض نهر النيل

المطلب الأول :نبذة تاريخية حول نهر النيل

المطلب الثاني :التعريف بنهر النيل

المطلب الثالث :خصائص حوض نهر النيل

المطلب الرابع :أهمية حوض النيل

المبحث الثاني :قضية مياه النيل

المطلب الأول :بداية أزمة مياه النيل

المطلب الثاني :الوضع المائي لدول حوض النيل

المطلب الثالث :البعد الاقتصادي والاجتماعي لقضية مياه النيل

المبحث الثالث :المحددات الدولية والإقليمية لقضية مياه النيل

المطلب الأول :التدخل الإسرائيلي في حوض النيل

المطلب الثاني :تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في حوض النيل

المطلب الثالث :تدخل البنك الدولي في منطقة حوض النيل

المطلب الرابع :النشاط الصيني في منطقة حوض النيل

خلاصة

الفصل الثاني: تفاعلات دول منطقة حوض النيل في ظل العنصر المائي

تمهيد

المبحث الأول :مشاريع التعاون بين دول حوض النيل

المطلب الأول :مشروعات التعاون قبل مبادرة حوض النيل

المطلب الثاني :مبادرة حوض النيل

المطلب الثالث :مشروع قناة جونغلي

المطلب الرابع :المشاريع المشتركة والممكنة مستقبلا بين دول حوض النيل

المبحث الثاني :محددات الصراع المائي بين دول حوض النيل

المطلب الأول :الوضع المائي كمحدد للصراع المائي بين دول حوض النيل

المطلب الثاني :الوضع القانوني كمحدد للصراع المائي بين دول حوض النيل

المطلب الثالث :المحدد الاقتصادي للصراع المائي بين دول حوض النيل

المطلب الرابع :المحدد السياسي للصراع المائي بين دول حوض النيل

المبحث الثالث : مستقبل الأمن المائي في حوض النيل بين التعاون والصراع.

المطلب الثاني :سيناريو التحكيم الدولي

المطلب الثالث :السيناريو الصراع العسكري

خلاصة

خاتمة

مـــــقدمة

تشكل المياه نسبة % 71 من حجم الكرة الأرضية، تتوزع على محيطات وبحار وأنهار الخ..... أي بحجم 1400 مليون كم3 ، وعلى الرغم من ذلك نجد المياه العذبة الصالحة للاستخدام لا تشكل إلا % 1 فقط من المصادر المتوفرة والباقي عبارة عن مياه مالحة وكتل جليدية، بحيث أن ما يعادل % 98 من هذه المياه تتميز بنسبة ملوحة شديدة غير صالحة للزراعة ولا للصناعة.

يكتسي الأمن المائي أهمية كبيرة بالنسبة لجميع دول العالم باعتبار الماء مادة حيوية وإستراتيجية لأمن البلدان والمجتمعات، خاصة مع تزايد الطلب على هذا المورد من أجل تحقيق التنمية والأمن الغذائي والطاقة، ما جعل منه عاملا للتنافس الدولي على مصادر المياه والأنهار الدولية المشتركة، مما حوله في الكثير من الأحيان إلى احد أبرز التحديات التي تواجه الأمن القومي للدول في ظل النمو السكاني المتزايد وارتفاع الطلب على المياه.

تعد الأنهار من المصادر المائية الأكثر أهمية على سطح الأرض والتي هي عبارة عن مجاري مائية داخلية أو دولية، فالداخلية تخضع لسيادة الدولة الكاملة عليها، وأما الأنهار الدولية فهي التي تشترك في استغلالها مجموعة من الدول.

وقد ساهمت الأنهار في تشكيل العلاقات بين الشعوب والأمم، فهي مصدر النمو والازدهار، حيث أن معظم الحضارات القديمة قامت على ضفاف الأنهار مثل حضارة بلاد الرافدين والحضارة الفرعونية في النيل، وتخضع العلاقة بين الدول النهرية لمجموعة من القواعد والنظريات الفقهية القانونية المنظمة لكيفية الانتفاع بمياه الأنهار، غير أن أهمية الأنهار تعدت وظيفتها الأساسية الطبيعية لتتخذ أبعادا قانونية وسياسية واقتصادية وحتى إستراتيجية، إضافة إلى أنها بتت أحد العوامل الخارجية البارزة في تأجيج الصراع الدولي، كما هو الحال بالنسبة لنهر النيل والذي يعتبر أطول أنهار العالم بطول يقدر بحوالي 6825 كم، وتبلغ مساحة حوضه 10/1 مساحة القارة الإفريقية، تقريبا 3 ملايين كم2 ، أين تتشارك فيه أحدى عشرة (11) دولة، وهي في شمال وشرق ووسط إفريقيا متمثلة في : مصر، شمال السودان وجنوبه، إثيوبيا، إريتريا، أوغندا، الكونغو الديمقراطية، كينيا، تنزانيا،

بوروندي ورواندا، أين تنقسم هذه الدول بين دول مصب ودول منبع، تتفاوت كمية حصولها على مياه النيل مما جعل هذا سببا رئيسيا في نشوب صراعات مائية بينها، ومحاولات عديدة للتعاون، أين تميز هذا الأخير بعقد أكثر من عشرة اتفاقيات دولية في حوض النيل وإنشاء العديد من المشاريع التعاونية المشتركة، غير أن هذه الاتفاقيات والمشاريع غلب عليها الطابع الثنائي، ثم إن غياب اتفاقية جامعة بين دول حوض النيل من شأنها تنظيم شؤون النهر وإدارته بطريقة قانونية أدت إلى بروز صراعات مائية ثنائية تارة وجماعية تارة أخرى.

كما يلعب التدخل الأجنبي دورا بارزا في توجيه الصراع والتعاون بين دول حوض النيل مثل البنك الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية، إسرائيل والصين.

ولعل محور النزاع في حوض النيل يتمركز بين دول المنبع للحوض ودولتي المصب وخاصة بين إثيوبيا من جهة ومصر مع السودان من جهة أخرى حول تقاسم مياه حوض النيل، ما جعل قضية الأمن المائي في نهر النيل والطلب على المياه وكيفية تقاسمها من التحديات التي تواجه الأمن الدولي لدول حوض النيل ، والتي تحتاج إلى حل عاجل قبل أن تتفاقم خطورتها وتتحول إلى نزاع إقليمي ولا يتحقق هذا الحل إلا بتجسيد التعاون المشترك بين دول الحوض في مجالات مياه الري وإنتاج الطاقة الكهربائية والوقاية من الفيضانات والتلوث وتسيير المتجمعات المائية، وتطبيق القانون الدولي للأنهار والأحواض واحترامه.

وتبرز في الأفق الغامض العديد من السيناريوهات المستقبلية للعلاقات بين دول حوض النيل تتأرجح بين التعاون تارة وبين سيناريو التصارع تارة أخرى، والذي قد يفضي إلى نزاعات عسكرية رغم أنها مستبعدة في ظل الظروف الدولية والإقليمية الحالية.

1-إشكالية الموضوع:

بالنظر إلى النظام الإقليمي لحوض النيل يلاحظ أن النمو الديموغرافي وموجات الجفاف التي تتعرض لها معظم دول حوض النيل مع بداية ثمانينات القرن المنصرم قد أدت إلى تنافس الدول على مياه النهر ومصادر المياه التي تعتبر محدودة، ولذلك فقد أفرز الوضع المائي في حوض النيل نمط من التفاعل والصراع المائي بين دول الحوض،و عليه فإن الإشكالية الأساسية للبحث هي كالتالي:

"**إلى أي مدى يشكل حوض النيل مصدرا للصراع المائي ؟**"

ولإدراك هذه المشكلة البحثية يمكن طرح عدة أسئلة فرعية لتحليل وفهم أدق للموضوع:

-ما طبيعة الصراع المائي في منطقة حوض النيل، وما أهم الاتفاقيات التي تنظم نهر النيل ؟

-ما هي آثار التدخلات الأجنبية الإقليمية والدولية على الأمن المائي في حوض النيل ؟

-ما هي محددات الصراع المائي الدولي داخل حوض النيل ؟

-ما هي أهم اتجاهات وسيناريوهات الصراع المائي في حوض النيل ؟

2-الفرضيات:

انطلاقا من المشكلة البحثية والتساؤلات الفرعية، تمت صياغة مجموعة من الفرضيات التي بدت بأنها مناسبة للإجابة على التساؤلات من جهة ومو 当 جهة لمسار البحث

من جهة أخرى، وهي كما يلي:

-كلما زاد النمو الديموغرافي والتطور الاقتصادي، زاد الصراع على المياه.

-إن التدخلات الأجنبية لها أثر كبير في رسم العلاقات بين دول حوض النيل تعاون وصراع.

-كلما اتجهت الدول النيلية إلى التعاون أدى ذلك إلى تحقيق وحماية أمنها بشكل

أفضل.

3-أهمية الدراسة:

-ترجع أهمية الموضوع لأهمية المياه كإحدى أهم الموارد الاجتماعية والاقتصادية.

-يعتبر موضوع المياه موضوع الساعة على الساحة العالمية ومحور اهتمام الجميع بصفة عامة ودول حوض النيل بصفة خاصة.

-تركز الدراسة على قضية مهمة وهي الأمن المائي في منطقة حوض النيل التي لها دور في صياغة العلاقة بين دول المنبع والمصب.

-المساهمة في تسليط الضوء على الأمن المائي وارتباطه بالأمن الغذائي، الإنساني والقومي.

-إضافة المعرفة العلمية وتحقيق الرغبة والذات.

-إثراء المكتبة الجامعية الجزائرية ولتكون مرجع لطلاب العلم، ونقطة بداية لإشكاليات أخرى تتعلق باقتصاديات الموارد المائية.

4-أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف ومن أهمها ما يلي:

-الأمن المائي وأهميته وعلاقته بالأمن القومي للدول.

-التعرف على سياسة وإدارة الموارد المائية في دول حوض النيل.

-تشخيص وضعية المياه في دول حوض النيل.

-عرض السياسات المائية في دول حوض النيل وارتباطها بالظروف الداخلية والإقليمية والدولية.

-معرفة الأسباب الحقيقة لمشكلة المياه في دول حوض النيل وتتبع مسارها التاريخي.

-التعرف على أهم الإتفاقيات التي تنظم مياه النيل.

-التعرف على الأبعاد الدولية للمعضلة المائية في حوض النيل.

-محاولة التنبأ والاستشراف بمستقبل الأمن المائي في دول حوض النيل.

5- مبررات اختيار الموضوع:

ترجع مبررات اختيار الموضوع إلى:

1.5 المبررات العلمية:

لقد توسع حقل الدراسات الأمنية ليشمل مواضيع عديدة ومتشعبة، وانطلاقا من أهمية الإلمام بمختلف المجالات والقطاعات خاصة مع تعدد أبعاد الأمن وتشعبها لتشمل قطاعات واسعة تتجاوز القطاع العسكري، وانصب اهتمامنا على جوانب الأمن وأبعاده، خاصة الأمن المائي نظرا لأهميته وتداعياته وتأثيراته على الأبعاد الأخرى للأمن كالأمن القومي، الأمن الإنساني،... الخ وتحول إلى معضلة العصر وما يبرزه من تعاون وصراع بين وحدات النظام الدولي.

2.5-المبررات الموضوعية:

يتضاعف الاحتياج المائي يوميا بحكم التطور الصناعي والتكنولوجي الذي أدى إلى كثافة الإنتاج الزراعي والصناعي لتلبية حاجيات سكان المعمورة الذين تضاعفت أعدادهم من 2مليار ونصف سنة 1950 إلى 4 مليار ونصف سنة 1980 إلى أكثر من 6مليار سنة 2000، ليصل عدد سكان العالم سنة 2025 أكثر من 8 مليار نسمة.

ووفقا لما سبق، فإن المياه ذات أهمية بالغة الخطورة في حالة القلة وذات ازدهار في حالة الوفرة، يمكن أن يؤثر الماء سلبا ويصبح عاملا أساسيا في إشعال الأزمات والحروب، كما يمكن أن يكون عاملا إيجابيا في حالة توفيره للفرد والإنسان.

الفصل الأول

المحددات الدولية والإقليمية لحوض النيل

تمهيد:

حوض النيل يتكون من إحدى عشر (11) دولة يميزها الفقر المائي تحت ضغط عدة ظروف داخلية، أين شهدت هذه الدول أزمة مائية والتي ترجع إلى عقود تاريخية سابقة والتي مفادها الاختلاف حول تقاسم المياه، فهناك اختلاف حول الاتفاقيات القديمة، وفي عقد التسعينات شهدت الأزمة تغلغل وتجاذب عدة أطراف دولية أخرى إقليمية، فتارة تساهم في تهدأة الوضع وتارة أخرى في تأجيجه مستترة تحت مشاريع ومقترحات اقتصادية وسياسية ومحاولة الاستفادة من هذا التوتر وتوجيهه لتحقيق مكاسب إستراتيجية واقتصادية لصالح هذه الأطراف.

المبحث الأول :ماهية حوض نهر النيل

المطلب الأول :نبذة تاريخية حول نهر النيل.

يشكل نهر النيل ظاهرة جغرافية فريدة في شمال إفريقيا، فهو النهر الوحيد الذي استطاع أن يشق طريقه فيها عبر الصحراء الكبرى حاملا جزءا من مياه إفريقيا الاستوائية إلى البحر المتوسط، حيث تعاقب المستكشفون بعضهم إثر بعض لاكتشاف منابع النيل على النحو التالي:

-في عام 460 قبل الميلاد، زار العالم الإغريقي" هيرودوت" "أسوان "حيث توصل إلى أن جزءا من مياه النيل يأتي من إثيوبيا وأن منابع النيل الأصلية ربما كانت في الغرب.

-في منتصف القرن الأول، أرسل الإمبراطور " نيرو "بعثتين إلى النوبة ولكنهما لم تتم كنا من تحقيق أي تقدم لوجود المستنقعات.

-في منتصف القرن الثاني، رسم العالم" باطليموس "خريطته الشهيرة للنيل، حيث يظهر النيل نابعا من بحيرتين في جنوب خط الاستواء، تتجمع فيهما المياه نتيجة ذوبان الجليد فوق جبال القمر جبال " روينزوري "حاليا

-في منتصف القرن 18 ، توصل المستشرق الاسكتلندي" جيمس بروس "إلى أن المنبع الأساسي للنيل هو النيل الأزرق، وأفرغ وصفه المستفيض للمرحلة التي قام بها للنيل الأزرق وبحيرة تانا في ثمانية أجزاء.

-وفي فترة ما بين 1839 و 1842 ، أرسل" محمد علي باشا "سلسلة من البعثات تحت إشراف" سليم بيك قبطان "إلى النيل الأبيض، وقد كان لهذه البعثات الفضل في القضاء تماما على الفكرة التي كانت سائدة في ذلك الوقت من أن منابع النيل الأبيض تقع في الغرب.

-في الفترة ما بين 1853 و 1857 ، اكتشف المهندس" جون باتريك "بحر الغزال، وكان قد عين بالحكومة المصرية للبحث عن مناجم الفحم في مصر والسودان.

-في الفترة ما بين 1860 و 1862 ، أفدت الجمعية الجغرافية البريطانية بعثة برئاسة المستكشف البريطاني" جون سبيك "إلى شرق إفريقيا حيث تم اكتشاف بحيرة " فيكتوريا."

-في الفترة الممتدة ما بين 1864 و 1866 ، اكتشف الرحالة الانجليزي" صامويل بيكر " بحيرة " ألبرت "وألف كتابا أسماه " ألبرت نيانزا."

-في عام 1874 ، اكتشف الكولونيل الأمريكي " شاليه لونج "بحيرة " كيوجا[1] "

-في عام 1888 ، اكتشف الرحالة الانجليزي " هنري ستانلي "بحيرة " إدوارد."

-"ترجع تسمية النيل إلى المصطلح اليوناني " نيلوس ومعناه النهر، (Neilos) ، ينفرد نهر النيل عن بقية الأنهار بتاريخه الطويل الحافل باهتمامات السكان من حوله وباستخدام موارد مياهه، ويجري نهر النيل في أقاليم تتصف بالشح أو الندرة المائية مع اعتماد السكان من حوله على مائه بشكل مباشر وأساسي، عكس أنهار الكونغو والأمازون التي تجري في أقاليم غنية بالأمطار، ولا يعتمد سكان تلك الأحواض بمياه هذه الأمطار[2]

المطلب الثاني :التعريف بنهر النيل.

الفرع الأول :التحديد الجغرافي لنهر النيل.

يعتبر نهر النيل من أطول أنهار الكرة الأرضية، وينساب إلى جهة الشمال، له رافدان رئيسيان وهما " النيل الأبيض "و "النيل الأزرق"، ينبع" النيل الأبيض "في منطقة البحيرات العظمى في وسط إفريقيا، أبعد مصدر يوجد في جنوب رواندا، ويجري من شمال تنزانيا إلى بحيرة فيكتوريا إلى أوغندا ثم جنوب السودان، في حين أن" النيل الأزرق "يبدأ في بحيرة " تانا "في إثيوبيا، ثم يجري إلى السودان من الجنوب الشرقي، ثم يجتمع النهران بالقرب من العاصمة السودانية الخرطوم[3]، ويبلغ إجمالي طول النهر بالتقريب 6825 كم، ويغطي حوض النيل مساحة 3 مليون كم 2 حتى المصب في البحر المتوسط، يمر مساره إحدى عشرة (11) دولة إفريقية، يطلق عليها دول حوض النيل وهي " أوغندا، إثيوبيا، شمال السودان، جنوب السودان، الكونغو الديمقراطية، بوروندي، تنزانيا، رواندا، كينيا، مصر

[1] ب.م، نهر النيل، من موقع الانترنت www1.mwri.gov.eg/images/nilbase.pdf شوهد يوم 2020/10/20، على الساعة 15:30.

[2] عبد الله عيسى عبد الله محمد، البعد الجيوسياسي للصراع في منطقة حوض النيل، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، 2006، ص6

[3] أسامة محمد الحسيني، نهر النيل حابى وملف سد النهضة، القاهرة :شركة إسكرين لايف، 2015 ، ص528 .

وإريتريا "[1]، ص153 يتكون حوض النيل من ثلاثة أحواض فرعية هي :حوض البحيرات الاستوائية، حوض الهضبة الإثيوبية وحوض بحر الغزال، ويسهم حوض هضبة البحيرات الاستوائية في مياه النيل الرئيسي بحوالي% 15 ، فيما يسهم حوض الهضبة الإثيوبية بحوالي% 85 ، وفي الوقت الذي يندر فيه مساهمة حوض بحر الغزال في مياه النهر الرئيسي.

1-منابع نهر النيل من الهضبة الاستوائية:

تعتبر منطقة هضبة البحيرات الاستوائية ذات مناخ استوائي شديد الحرارة، وتسقط).فيها الأمطار بنحو تسعة أشهر في العام و تتكون هضبة البحيرات الاستوائية من خمس بحيرات كبيرة وهي :فيكتوريا، كيوجا، ألبرت، إدوارد وجورج، وتمد تلك المنابع نهر النيل ب % 14 من المياه الجارية فيه، ويعتبر نهر " كاجيرا " أول منابع النيل ويصب في بحيرة فيكتوريا من ناحية الغرب.[2]

2-منابع النيل من هضبة المرتفعات الإثيوبية:

تظم الهضبة الإثيوبية ثلاثة روافد أساسية وكبرى للنهر وهي : نهر السوباط، النيل الأزرق ونهر عطبرة والذي يرتفع مستوى المياه فيها جميعا 40 ضعفا أثناء موسم الفيضان ونتيجة لاتساع مساحة الهضبة واختلاف الارتفاعات أيضا، فإن معدلات سقوط الأمطار 650 ملمتر سنويا بالقرب من منبع نهر السوباط، وتصل إلى2000 ملمتر سنويا في أغلب مساحات الهضبة.

3-حوض بحر الغزال:

يقع الطرف الجنوبي لهذا الحوض على الحدود السودانية – الكونغولية التي تتبع من مرتفعات " الأحباس "العليا من أنهار " تاباي"،" ياي "والنعام والجبل والتونغ وروافد نهر "السيوي"، وهو أحد الفرعين الرئيسيين لنهر " الجور"، ويعد حوض الغزال من الجهة الجنوبية

[1] احمد عسكر و حسين خلف موسى، رؤية مغايرة لإدارة أزمة سد النهضة من منظور مختلف، من موقع الانترنت .(:، http://elbadil-pss.org/2016/05/25 شوهد يوم 2020/10/21 على الساعة 14:20سا

[2] احمد عسكر و حسين خلف موسى، مرجع سابق .

الغربية على الحدود السودانية مع جمهورية إفريقيا الوسطى التي ينبع من مرتفعاتها نهر"البوشري"، وهو الفرع الثاني لنهر " الجور "ثم نهر " البونجو "والروافد العليا لنهر " لول " والروافد الجنوبية لبحر العرب، كما يحد بحر نهر الغزال شمال الميول الجنوبية لجبال " كورا "التي تنبع منها الروافد الشمالية لبحر العرب وتتجه كل هذه الأنهار نحو مستنقعات بحر الغزال التي تقع في الجزء ، الشمالي الشرقي من الحوض بين بحر الجبل وخط " كونتور"

4-المناخ في دول حوض النيل:

يتباين المناخ في دول حوض النيل تباينا كبيرا فهو ما بين الجفاف الشحيح والشتوي الماطر في الشمال على سواحل البحر المتوسط في مصر إلى حار وجاف معدوم الأمطار على جنوب مصر وجنوب السودان، ثم إلى رطب وغزير الأمطار صيفا على المنبعين في الهضاب الإثيوبية وهضبات البحيرات الاستوائية، ومعها أيضا جنوب السودان كحوض ثالث للنهر، كما يرى العديد من خبراء المياه والأنهار وعادة ما تبدأ الأمطار الصيفية في منابع النهر بدءا من شهر يوليو من كل عام، وتستمر بغزارة حتى تبلغ ذروتها في أغسطس ثم تستمر بغزارة أقل في شهري سبتمبر وأكتوبر ويصاحبها العديد من الفيضانات الغزيرة والتي قد تكون مدمرة في بعض المناطق حيث تهدأ بعد ذلك خلال الفترة الممتدة من نوفمبر حتى فبراير، حيث تعد شهور فبراير، مارس، أفريل ومايو هي شهور الجفاف على المنابع[1]، ويبلغ متوسط درجات الحرارة على منابع النهر حوالي 27 درجة مئوية، والرطوبة النسبية تقدر بنحو% 80 ، وترتفع صيفا وتقل بعض الشيء شتاءا خاصة في موسم الجفاف، وتختلف الأمطار من الندرة وال ّ شح على دولتي المصب بمعدل يصل إلى1200 مليمتر سنويا على سواحل المتوسط عند مصب النهر في البحر، وتقل إلى 20 مليمتر عند مدينة القاهرة ثم تنعدم على جنوب مصر وشمال السودان في مناطق النوبة، العطمور ودارفور.

[1]مي عبد العظيم محمد صالح، جغرافية حوض النيل، السودان :منشورات جامعة الزعيم الأزهري، 2014 ، ص26.

الفرع الثاني :التحديد السياسي لحوض النيل.

يقصد بالتحديد السياسي لحوض النيل تحديد الدول التي يخترقها النهر والتي تقع في حوضه، وبالتالي تستفيد من مياهه في كل الوجوه، وفيما يلي سنتعرض إلى مختلف هذه الدول بداية بدول المصب إلى دول المنبع .[1]

1-دول المصب:

-**مصر** :تقع في أقصى الشمال الشرقي لإفريقيا رابطة قارتي آسيا وأوروبا بالقارة الإفريقية، فجمهورية مصر العربية هي الدولة العربية الوحيدة الأفروآسيوية بحكم موقعها الجغرافي حيث مكنها هذا الأخير من لعب دور عربي واسع النطاق.

وقد اكتسبت هذه الدولة موقعا استراتيجيا بفضل توسطها لثلاث قارات ووجود نهر النيل وقناة السويس[2]

وتجدر الإشارة إلى أن مصر قد أقامت العديد من المشاريع المائية على النيل مثل " السد العالي" ، وخزان " أسوان."

شمال السودان :يقع السودان في الجزء الشمالي بين خطي عرض 3 °و 2 °شمالا . وخطي طول 21 ° و 39 °شرقا، وتبلغ مساحة السودان حوالي 255833 كم2 أما عن حدود السودان فهو تحده من الشمال جمهورية مصر، ومن الشمال الغربي ليبيا ومن الغرب تشاد، ومن الجنوب زائير وأوغندا وكينيا، ومن الشرق إثيوبيا وإريتريا[3]

وتجدر الإشارة إلى أنه كان الأكبر مساحة في العالم العربي وإفريقيا قبل .انفصال الجنوب عام2011

-**جنوب السودان** :تقع جنوب السودان في شرق إفريقيا، وتعتبر مدينة" جوبا" عاصمتها وأكبر مدنها، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الجزء قد انفصل عن باقي السودان في استفتاء

[1]حسام جاب الرب، جغرافية إفريقيا وحوض النيل، القاهرة :دار العلوم للنشر والتوزيع، 2005 ، ص295.

[2]حسام جاب الرب، مرجع سابق ، ص296

3مليكة فرحاتي، أزمة جنوب السودان بين الصراعات العرقية والتدخلات الإقليمية(1983 -2005، رسالة ماجستير ، كلية .العلوم الإنسانية والاجتماعية، قطب شتمة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016 ، ص– 8

شعبي أعلن عن نتائجه النهائية في فبراير 2011 وتم الإعلان عن استقلال كامل للدولة في 9يوليو من نفس العام.

وتبلغ مساحة جنوب السودان أكثر من 600.000 كم ^{2} تقريبا.

2-دول المنبع:

-**أوغندا** :تقع أوغندا شرق إفريقيا، تبلغ مساحتها حوالي 236.040 كم2 ، وتجدر الإشارة أن الجزء الأكبر من بحيرة فيكتوريا تقع داخل الحدود الأوغندية وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن منابع النيل الاستوائية تبدأ من أوغندا، بالإضافة إلى العديد من البحيرات الأخرى، لذلك فإن حوالي % 13 من إيراد النيل السنوي يأتي من تلك المنطقة.

-**إريتريا** :تعتبر من الدول الثانوية في حوض النيل لعدم وجود منابع للنيل، يحدها السودان شمالا وكينيا شرقا، رواندا وتنزانيا من الجنوب الغربي، وتبلغ .مساحتها 241.038 ألف كم

-**الكونغو** الديمقراطية :تقع وسط قارة إفريقيا شمال شرق أنغولا وغرب أوغندا تشترك مع دول حوض الهضبة الاستوائية الستة بإغناء نهر النيل بالمياه، وتصل نسبتها إلى % 15 وهي من الدول التي تعهدت بعدم إقامة مشاريع مائية على النيل.

-**إثيوبيا** :تشكل المياه الواردة من إثيوبيا وحدها % 85 من' جمالي المياه الواردة من دول حوض النيل جميعا مما يضعها على رأس قائمة أولوية الاهتمام في السياسة الخارجية المصرية حيث تمد مصر ب % 85 من المياه.

-**بوروندي** :على الرغم من المساحة الصغيرة نسبيا لبوروندي بالمقارنة بمثيلاتها من دول حوض نهر النيل الأخرى، إلا أن الجزء الخاص بحوض النيل يشكل حوالي % 49.6 من مجموع مساحة بوروندي، ويشكل نهر " كاجيرا "الرافد الوحيد المباشر للنيل من تلك الدولة.

-**رواندا** :لدى رواندا أعلى كثافة سكانية وأعلى معدل للنمو السكاني بين دول حوض النيل ولذلك فإن على رواندا أن تجد حلا لمعضلة التوفيق بين هذا الكم الهائل من السكان وضعف الموارد المتاحة.

المطلب الثالث :خصائص حوض نهر النيل[1].

تجدر بنا الإشارة إلى بعض الخصائص التي يتسم بها نهر النيل في مساره:

-يلزم نهر النيل في جريانه اتجاه الشمال باستمرار واطراد، لا يناضره أي نهر آخر في العالم، قد ينحني مجراه تارة إلى الغرب وأخرى إلى الشرق وطورا إلى الجنوب الغربي أو الشمال الشرقي، ولكنه سرعان ما يعاود أدراجه والاتجاه صوب الشمال ثانية.

-يخترق مجرى نهر النيل حوالي 35 دائرة عرض، فهو ينبع من وسط إفريقيا يرفده نهر " كاجيرا" ، الذي ينبع من جنوب خط الاستواء لحوالي 4 درجات عرض، كما يصب في البحر المتوسط عند دائرة العرض 31 شمالا مما يجعله يتجول بين أقطار متباينة المناخ متنوعة في غطائها النباتي عكس نظيره في الضخامة والطول وهو نهر " الأمازون."

يرتبط نهر النيل بين العديد من الدول شرق وشمال شرق إفريقيا مثل : تنزانيا، بولندا، رواندا، الكونغو، كينيا، أوغندا، إثيوبيا، السودان ومصر.

- تقل الطاقة التصريفية لنهر النيل كلما اتجهنا نحو المصب بعكس معظم الأنهار الأخرى، مما يجعله أكثر حيوية من منابعه إلى مصبه، تحظى دول المنابع والأجزاء الوسطى منه بنصيب أوفر من الأمطار مما يقلل درجة اعتمادها على مياه النهر، بعكس الأجزاء الدنيا منه، حيث يجري في بيئات صحراوية جافة كشمال السودان ومصر.

-يبتعد المقطع الطولي لواد نهر النيل عن الشكل المثالي لبقية الأنهار التي عادة ما نجد فيها ثلاث مراحل على طول المجرى منها :الشباب عند المنابع، النضوج في الجزء الأوسط والشيخوخة في الجزء الأدنى من النهر.

-يبلغ تصريف نهر النيل حوالي 85 مليار متر مكعب سنويا، يأتي معظمها من الأمطار الموسمية على هضبة الحبشة، حيث يعتبر النيل الأزرق والسوباط وعطبرة من الروافد النشطة الهامة خلال فصل الأمطار الموسمية بداية من نهاية فصل الصيف، بينما لا تؤوده

[1] وعد الله حسين ياسين الحمداني، نهر النيل وتأثيره على الأمن القومي العربي، القاهرة :دار الكتب والوثائق القومية، ط 1 ، 2014، ص30.

منابعه الاستوائية بأكثر من% 14 من مياهه من خلال النيل الأبيض الذي يلتقي بالأزرق عند الخرطوم[1]

وتوجد منابع النيل في ثلاثة قطاعات هي :القطاع الجنوبي، ويظم بحيرة " فيكتوريا "وتشترك فيها كل من تنزانيا، أوغندا وكينيا، كما يوجد نهر " كاجيرا " في بوروندي ورواندا وبحيرة " إدوارد وألبرت "ونهر " السمليكي "وهي مشتركة بين أوغندا والكونغو.

أما القطاع الشرقي ففيه تنفرد إثيوبيا بالمنابع الموسمية بنهر النيل ضمن أراضيها.

وفي القطاع الغربي تنفرد السودان بوجود خط تقسيم المياه حيث تنحدر الأودية عند "جبل مرة "متجهة نحو تشاد، ويخرج من إثيوبيا % 85 من مياه النيل التي تصل إلى مصر والباقي يخرج من باقي دول الحوض، وتعتبر مصر أكثر دول الحوض اعتمادا على مياه النيل يليها السودان وأوغندا، أما بقية الدول فاعتمادها على النيل محدودة لوجود مصادر مائية ضخمة بها، واعتمادها على الأمطار الغزيرة ووجود عدد كبير من الأنهار بها فضلا عن مخزون كبير من المياه الجوفية.[2]

المطلب الرابع :أهمية حوض النيل.

يعتبر نهر النيل واحد من أطول أنهار العالم وأكثرها حيوية، يعيش عليه مئات الملايين من البشر وهو شريان الحياة في العديد من الدول الإفريقية، وقامت على ضفافه أول حضارة في إفريقيا، وارتبط به استقرار الإنسان المصري وإنتاج حياته الاقتصادية بقيام الزراعة في واديه.

وفي الواقع نجد أن مصر من أكثر دول حوض النيل اعتمادا على مياه نهر النيل تليها السودان، والنيل يعتبر المصدر الوحيد للمياه في مصر بحوالي % 98 من المصادر المائية، علما أن % 97 من أراضي مصر صحراوية و 3% الباقية تزرع بالاعتماد على مياه النيل كمصدر للري، ومن هنا فإن النيل بالنسبة لمصر هو قضية أمن قومي أولا،

[1] يوسف عبد العزيز عبد اللطيف، مرجع سابق، ص13

[2] إسماعيل محمد صادق، مرجع سابق، ص 47.

وتشير الكثير من الدراسات إلى دخول مصر منطقة حزام الفقر المائي، فهي تواجه مشاكل مائية بسبب زيادة السكان ومحدودية حصصها المائية.

أما في السودان، فإن الزراعة تشكل المستهلك الرئيسي للمياه التي تصل إلى مصر وهي في نهاية مسار النيل يجعلها تتحمل تراكم وضغط الأزمات البيئية والسياسة التي تواجه نهر النيل في جميع الدول التي تشكل حوضها.

أما بالنسبة لإثيوبيا، فإن الاستفادة من مياه الينابيع والأنهار المتدفقة من أراضيها كانت قليلة وطبيعة تضاريسها جبلية وعرة حول مجاري الأنهار مع قلة السهول المنبسطة حولها، وفي الوقت الحاضر هناك طموح للاستفادة القصوى من المياه وتحويل طاقاتها إلى تجارة توازي النفط والذهب.

وتبلغ منظومة المياه الإثيوبية التي تصب في النيل 74 مليار م 3 ما يعادل نصف مواردها، وتعمل على إنجاز أربعة سدود وأكبرها" سد النهضة " [1]الذي ينجز حاليا.

إن الشعوب الإفريقية التي تتركز في حوض النيل تعتمد على نهر النيل تواجه مخاطر حقيقية في المستقبل، فعدد سكان دول حوض النيل يقارب 415.6 مليون نسمة .في 2009، ومن المتوقع أن يصل عددهم إلى 800 مليون في منتصف القرن21 تشير المعلومات إلى أن سكان مصر يزداد عددهم أكثر من مليون ونصف المليون نسمة، ما يشكل خطرا على أمن مصر المائي[2]

ويمكن إيجاز أهمية حوض النيل بالنسبة لدوله فيما يلي:

-أهمية نهر النيل للزراعة :فالكثير من دول حوض النيل وخاصة مصر والسودان تعتمد على نهر النيل في ري المزروعات، وبسبب الطمي الذي يحمله نهر النيل في مساره بين الدول فإن ذلك قد ساهم في توفير أرض خصبة صالحة لزراعة الكثير من المحاصيل

[1]–سد النهضة :أو سد الألفية الكبير، هو سد إثيوبي، يقع على النيل الأزرق بولاية " بني شنغول "بالقرب من الحدود الإثيوبية السودانية على مسافة تتراوح بين 20 و 40 كم، وعند اكتمال إنشاءه سوف يصبح أكبر سد كهرومائي في القارة الإفريقية والعاشر عالميا في قائمة أكبر السدود إنتاجا للكهرباء

[2]خليل خير الله، مرجع سابق، ص28

الزراعية المفيدة، حيث يزرع القطن والقمح والحمضيات في مصر والكثير من الدول، حيث يساهم النيل في توفير الأمن الغذائي لدوله.

-أهمية نهر النيل للشرب :تعتمد الكثير من الدول على مياه النيل للشرب، كما توجد فيه مجموعة معينة من الأسماك النهرية مثل :البلطي.

-أهمية نهر النيل للسياحة :ظهرت عدة أماكن سياحية حول نهر النيل بسبب مناظره الرائعة، كما تبحر فيه الكثير من القوارب السياحية التي تنقل السياح.

-أهمية نهر النيل لتوليد الكهرباء :كما أسلفنا الذكر فإن إثيوبيا تعمل حاليا على بناء سد لتوليد الكهرباء، كما يساهم السد العالي في مصر في توفير الطاقة الكهربائية التي يحتاجها المصريون[1]

[1]طلال مشعل، أهمية نهر النيل، من موقع الانترنت ،www.mawdoo3.com شوهد يوم 2020/10/21 على الساعة 16:38 سا

المبحث الثاني :قضية مياه النيل.

المطلب الأول :بداية أزمة مياه النيل.

بدأت أزمة مياه النيل في الانفجار منذ مايو الماضي 2009 ، بعد المؤتمر الذي عقده وزراء مياه دول حوض النيل في " كينشاسا "الكونغو الديمقراطية، عندما طالبت مصر بالالتزام بمبدأ التشاور والإخطار المسبق في حالة إقامة أية مشروعات مائية على ضفاف النيل، وذلك بالاتفاق مع ما ينص عليه القانون الدولي من ضرورة التزام دول المنبع بعد إحداث أي ضرر لدول المصب وبما يتفق مع حقوق لمصر التاريخية في حصة مياه النيل.

فقد فوجئت مصر بإصدار دول حوض النيل بيانا مشتركا في الاجتماع المنعقد في الإسكندرية في يوليو من العام الجاري حددت فيها مواقفها من نتائج اجتماع " كينشاسا" على أساس قيام مبادرة تستهدف حوض النيل بكامله وعلى أن تلتزم الجهات المانحة بدعم المبادرة، بل وقد صدرت تحذيرات باستبعاد دول المصب مصر والسودان من توقيع الاتفاقية في حالة عدم الموافقة على بنودها.

وقد تمثلت نقاط الخلاف الرئيسية في مطالبة دول حوض النيل خاصة تنزانيا، كينيا، إثيوبيا وانضمت أوغندا بإعادة النظر في الإتفاقيات القديمة التي تحكم دول حوض النيل بدعوى أن الحكومات القومية لم تبرمها ولكن أبرمها الاحتلال نيابة عنها بالإضافة إلى المطالبة بالاستغلال المتساوي لحوض النيل بدعوى أن هناك حاجة لدى بعض هذه الدول خاصة كينيا وتنزانيا لموارد مائية متزايدة، بل وهددت الدول الثلاثة تنزانيا، كينيا وإثيوبيا بتنفيذ مشروعات سدود وقناطر على نهر النيل تقلل من كمية المياه التي ترد إلى مصر.[1]

في ظل الزيادة المحسوسة في استغلال مياه نهر النيل بين دول الحوض

[1] شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، اتفاقية حوض النيل الرؤية والأهداف(، من موقع الانترنت www.pigegypt.org/download/climate%20changes/dr%20mohamed%20salman%20nile شوهد يوم 2020/10/21، على الساعة 16:32سا

والمبادرات الدولية لتنظيم استخدامات مياه نهر النيل، تم إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية في هذا الشأن، الأمر الذي أدى بدول حوض النيل إلى اتخاذ مواقف منها تراوحت بين التأييد والرفض، وفيما يلي سنتناول مختلف هذه المواقف لمختلف دول حوض النيل:

–تعتبر إثيوبيا من الدول التي تلعب دورا هاما في حوض النيل بمساهمتها في مياه نهر النيل بنسبة تبلغ % 85 وبصفة خاصة لدولتي المصب مصر والسودان، وقد اتخذت إثيوبيا موقفا رافضا بالاعتراف بمعاهدة 1902 ، والتي تم إبرامها في" أديس بابا" ، حيث تستند إثيوبيا رفضها على مجموعة من الأسباب والمتمثلة في عدم المصادقة على المعاهدة، مما يؤدي إلى عدم إلزاميتها اتجاه إثيوبيا طبقا لقواعد القانون الدولي العام، بالإضافة إلى أن إثيوبيا تتمتع بحقوق طبيعية على مياه نهر النيل في ظل أخذ هذه الإتفاقية لصيغة أو لحكم عقد يرتب مجموعة من الحقوق والالتزامات الملزمة للأطراف، وفي حالة إعطاء العقد مزايا أو تنازلات لأحد الأطراف دون الآخر فهذا يؤدي إلى بطلان العقد طبقا للقانون الدولي العام، وعدم تقيد المعاهدة بفترة نفاذ، بالإضافة إلى بطلان المعاهدات السابقة بين بريطانيا وإثيوبيا لإعلان بريطانيا ضم إيطاليا لإمبراطورية إثيوبيا عام[1]1935 .

قد أخذ الموقف الأوغندي نفس السياق في الوقت الذي يتمسك فيه بعض الفقهاء بالأخذ بمبدأ السجل النظيف، فهم لا يعترضون على الموقف الأوغندي ، المتضمن لالتزام أوغندا ببروتوكول امتداد خزان " أوين "في 21 ماي1991 وقد أكدت الدول الأعضاء في مؤتمر رؤساء دول وحكومات الدول الإفريقية في عام 1964 على إلتزامها بمبادئ المنظمة والتي نصت عليها المادة الثالثة من الميثاق، واحترام الحدود القائمة وقت استقلالها.

أما فيما يتعلق بهجوم الرئيس الأوغندي على اتفاقية 1929 ، فلا وجود لقاعدة قانونية يستند عليها، فطبقا للمادة الثانية من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969فتطلق على

[1] تسعديت شرمالي، مرجع سابق، ص71

المعاهدات والاتفاقيات الدولية عدة تسميات منها :الخطابات المتبادلة، الاتفاق، البروتوكول، الإعلان وعدم اشتراط القانون الدولي لمصطلح معين للاتفاقية الدولية[1]

–قد أخذت كينيا حذو تنزانيا بعد استقلالها تجاوبا مع " مبدأ نيريري"، ودعت من برلمانها إلى عدم الاعتراف بالاتفاقيات السابقة لمياه النيل، وردت مصر على إعلان البرلمان الكيني بضرورة مراجعة اتفاقيات حوض النيل السابقة التي تظل سارية المفعول طبقا لمبدأ التوارث الدولي، وهو ما أقرته أيضا منظمة الوحدة الإفريقية إلى أن يتم تسوية المسألة من خلال التوصل لاتفاقيات جديدة تحل محل الاتفاقيات القديمة برضا جميع الأطراف، أما بقية دول أعالي النيل زائير، رواندا وبوروندیفإن علاقتها بمياه النيل كانت مقننة باتفاقيات أخرى عقدت بين بريطانيا وبلجيكا في أوقات سابق.[2]

المطلب الثاني :الوضع المائي لدول حوض النيل.

تعتبر دول حوض النيل من الدول التي تعتمد على المطر في الزراعة، أي أن زراعتها مطرية أو بعلية، وذلك باستثناء مصر التي تعتمد زراعتها بالكامل تقريبا على الري، والسودان الذي يوجد به مشروعات كبيرة للزراعة المروية وبصفة خاصة في منطقة الجزيرة، لكن الأمر قد لا يستمر كذلك مع التزايد السريع في سكان هذه البلدان، وتوجه البعض منها وبالذات إثيوبيا إلى زيادة مساحات الزراعة المروية عالية الإنتاجية والتي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه على حساب الزراعة المطرية، خاصة وأن موسم الجفاف الطويل في إثيوبيا والذي يظل إلى سبعة أشهر يجعلها ملائمة لزراعة محصول واحد بالري سنويا، أما دول هضبة البحيرات الاستوائية والتي تسقط فيها الأمطار على مدار ثلثي العام تقريبا، فإن الزراعة المروية لا تكون ملائمة إلا في موسم الجفاف القصير الذي يلاءم زراعة المحاصيل التي تنضج ويتم حصادها خلال أربعة أشهر على أقصى تقدير.

[1] تسعديت شرمالي، مرجع سابق، ص82 .
[2] زكي البحيري، مرجع سابق، ص127 .

وتشير بيانات الأمم المتحدة في تقرير التنمية البشرية لعام 1998 إلى أن سكان دول حوض النيل من دون مصر كان يبلغ 105 ملايين نسمة عام 1970 ، ارتفع نحو ، 220 مليون نسمة عام 1995 ، ومن المتوقع أن يبلغ نحو 380 مليون نسمة عام2015 وقد بلغ عدد سكان هذه البلدان بالفعل نحو 322 مليون نسمة عام 2008 حسب بيانات البنك الدولي، وهذه الزيادات الكبيرة لسكان دول حوض النيل سوف تعني ببساطة زيادة الاحتياجات المائية لها، وبالتالي من المرجح أن تتصاعد مطالبتها بزيادة الحصص المائية من إيراد نهر النيل وبالذات من قبل إثيوبيا.

وتجدر الإشارة إلى أن ثلاثة من دول حوض النيل دخلت منذ أكثر من عقدين من الزمن إلى مرحلة الندرة النسبية للمياه أين يقل نصيب الفرد فيها عن 1000 م 3 في العام، وهذه الدول الثلاث هي كينيا، بوروندي ورواندا، حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد في هذه الدول بالترتيب نحو 235-254-902 متر مكعب عام 1990 ، ودخلت كل235 من مصر وإريتريا إلى هذه المرحلة خلال العقد الحالي، وأصبحت إثيوبيا هي الأخرى على شفا الدخول فيها.

أما في عام 2050 فإن الصورة ستصبح أكثر قتامة حيث سيصبح نصيب الفرد من المياه نحو123 ، 189، 290، 502، 522، 834، 915 متر مكعب سنويا في كل من كينيا، بوروندي، رواندا، مصر، إثيوبيا، تنزانيا وأوغندا على الترتيب، أي أن هناك ثلاث دول من حوض النيل ستعاني من الندرة التامة للمياه أي يقل نصيب الفرد فيها عن 500م 3 من المياه في العام، في حين ستصبح أربع دول ومعها إريتريا في وضع ندرة مائية نسبية، ولن يتبقى من دول حوض النيل خارج الفقر المائي سوى السودان والكونغو الديمقراطية[1]

وخلاصة ما سبق، أن الوضع المائي لدول حوض النيل في المستقبل سيدفع هذه الدول على الأرجح إلى المطالبة بزيادة حصصها في مياه النهر وهو وضع يستدعي الاستعداد للتفاعل معه من خلال التعاون لتطوير الموارد المائية للنهر بدلا من الصراع حولها.

[1] أحمد السيد النجار، مرجع سابق، ص227

المطلب الثالث :البعد الاقتصادي والاجتماعي لقضية مياه النيل.

إن إلقاء نظرة سريعة على الخصائص الاقتصادية لدول حوض النيل ومدى مساهمتها في الاقتصاد العالمي تظهر قيمة هذا البعد في قضية مياه النيل وأزماته وموقع إقصاديات دوله من الاقتصاد العالمي، ويخضع المؤشر الاقتصادي إلى عدة عوامل منها الفقر ونسبة السكان وهذا ما سوف نتعرض إليه فيما يلي:

الفرع الأول: ضعف البنية الاقتصادية لدول حوض النيل.

احتلت دول حوض النيل مكانة متأخرة في معظم المؤشرات الاقتصادية الدولية، وخلال عام 2008بلغ الناتج المحلي الإجمالي لدول الحوض 336.2 مليار دولار، وتشكل نسبة % 6 من إجمالي الناتج الدولي البالغ 6.01 ترليون دولار، وتصدرت مصر دول الحوض بناتج 162.8مليار دولار، تليها السودان ب 58.4 مليار دولار، كينيا ب 34.5 مليار، إثيوبيا 26.5مليار وفي المركز العاشر بوروندي بقيمة16.2 مليار دولار، وبالمقارنة مع دول العالم من حيث قيمة الناتج المحلي، أتت مصر بالمركز الخمسين (50) والسودان بالمركز الرابع والستين(64) ، وكينيا بالمركز التاسع والسبعون(79) ، إثيوبيا بالمركز السادس والثمانين (86) والبوروندي في .المرتبة164 .

نصيب الفرد المحلي الإجمالي يقدر ب 800 دولار في إثيوبيا و 1600 في كينيا و 400 دولار في بوروندي وأعلى نسبة بين دول الحوض هي مصر لكنها تبقى في الموقع 135 عالميا، والسودان 184 ، إثيوبيا 217 وجاءت الكونغو في المركز ما قبل الأخير في العالم وهو228 .

وقد ارتبط كل ذلك بارتفاع معدلات الفقر في دول حوض النيل، وكانت أدناه في مصر بنسبة % 20 بحسب بيانات عام 2005 ، و % 39 في إثيوبيا، و % 40 في السودان حسب بيانات 2004 ، و % 86 في بوروندي حسب بيانات عام 2002 ، وذلك حسب مؤشر 1.25 دولار لخط الفقر.

وكانت منظمة الأغذية والزراعة قد رصدت 7 دول من دول حوض النيل ضمن 36دولة في العالم تواجه أزمة بالغذاء وهي إريتريا، بوروندي، الكونغو الديمقراطية، كينيا، إثيوبيا، السودان وأوغندا، وربطت المنظمة ذلك بوجود حروب أهلية في الكونغو وبوروندي وكينيا وأجزاء من إثيوبيا، وقد بلغ العجز التجاري لدول الحوض ب413 مليار دولار في شمال ثمان (8) دول باستثناء السودان التي لها فائض تجاري بلغ3.5 مليار دولار، والكونغو الديمقراطية بنسبة 900 مليون دولار، وبلغ العجز التجاري[1] لمصر 26.8 مليار دولار.

تدل هذه الأرقام على ضعف البنية الأساسية والذي انعكس على البنية الاقتصادي إضافة إلى وجود أزمة لنقل وتوصيل المياه إلى كافة مواطنيها وانعدام التغطية في شبكة الصرف الصحي، ما يمكن القول أنها تعاني من فقر مائي، أي عدم توفر الموارد المالية اللازمة لإقامة البنية الأساسية بالإضافة إلى تأثر مواردها المختلفة بالتغيرات المناخية والتلوث البيئي والضغوط الناجمة عن الزيادة الديموغرافية الكبيرة.

ثانيا :صراع دول المنبع والمصب والتبعية الاقتصادية.

إن تفاعل هذه العوامل والمتغيرات في منظومة واحدة في حوض نهر النيل خلال العشرين سنة الأخيرة أفضى إلى قيام ظاهرة الصراع المائي الدولي بين دولتي المصب التي تعاني من محدودية المياه مع دول المنبع التي تتوفر على المياه، وتعاني من فقر الموارد الاقتصادية لاستغلال المياه وسبق وأن أشرنا إلى أن مصر مثلا تعتمد بنسبة % 96.4من حاجياتها للمياه على نهر النيل، بينما تحتاج إثيوبيا2% ، كينيا6.6 بالمئة تنزانيا% 1.2 ، الكونغو % 0.08 والسودان % 11.9 .

في مجال الأمن الغذائي فإن القطاع الزراعي هو من أهم القطاعات الإنتاجية في مصر والسودان حيث يوفر فرص العمل والمواد الخام للصناعات والسلع التصديرية لتوفير العملة الصعبة اللازمة للتنمية، وأدى ضعف دول حوض النيل الاقتصادي إلى اعتمادها على

[1] العجز التجاري، عجز الميزان التجاري، هو مقياس اقتصادي لميزان تجاري سلبي تتجاوز فيه واردات الدولة صادراتها، ويمثل العجز التجاري تدفق في العملة المحلية إلى الأسواق الأجنبية .

المنح والقروض الخارجية التي زادت من تبعيتها السياسية وأثرت في علاقتها بدول الجوار الإقليمي، وتعيش معظم هذه الدول نزاعات إقليمية حول الأمن المائي وصراعات داخلية بعوامل ذاتية ودوافع خارجية.

وينطوي مفهوم الأمن المائي على أبعاد شاملة لا تقتصر فقط على اعتبارات الأمن المادي الإقليمي المرتبطة باستخدام القوة، بل تمتد إلى سائر جوانب احتياجات المجتمع من الموارد المائية واستخداماتها المختلفة وتأمين المنشآت والموارد المائية ضد الأعمال المعادية المحتم.[1]

[1] خليل خير الله، مرجع سابق، ص31 .

المبحث الثالث :المحددات الدولية والإقليمية لقضية مياه النيل.

تلعب القوى الخارجية دورا مؤثرا وفاعلا في أنشطة وتفاعلات النظم الإقليمية وذلك من خلال تأثيرها في أنماط تفاعلات تلك النظم سواء من خلال قيامها بدور منشئ للصراع أو التعاون أو بدور محفز للتفاعلات الصراعية أو التعاونية.

المطلب الأول :التدخل الإسرائيلي في حوض النيل.

تعود أطماع إسرائيل في مياه النيل إلى بدايات القرن الماضي عندما طلبت الحركة الصهيونية في 1903 من الحكومتين المصرية والبريطانية السماح لها بتوطين اليهود في صحراء سيناء لمدة 99 عاما وتحويل جزء من مياه النيل لتلبية احتياجاتهم من المياه، وبقي حكم الحصول على مياه النيل يراود قادة إسرائيل حتى جاءت الفرصة عندما قام الرئيس "أنور السادات "بزيارة إسرائيل وأعلن استعداد مصر لإيصال مياه النيل إلى إسرائيل، إلا أن هذه الفرصة باءت بالفشل بسبب اغتيال " أنور السادات[1]

تحتل المياه مرتبة متقدمة في أولويات العقيدة الإستراتيجية الصهيونية، وتمثل قيمة عليا في سلم القيم التي تشكل عقل وسياسة المجتمع الإسرائيلي.

حاولت إسرائيل تبّني استراتجيات محكمة للمياه، وذلك على الصعيد الداخلي والخارجي، فأما على الصعيد الداخلي فتزداد سيطرتها على المياه التي احتلتها بالقوة، أما على الصعيد الخارجي فيمتاز سلوكها السياسي بالسعي إلى السيطرة، سواء المباشرة عن طريق إقامة مجموعة من المشاريع في دول حوض نهر النيل، أو عن طريق خلق علاقات مع حكومات هذه الدول من اجل استغلال مياهها، وعلى هذا الأساس تحددت الأطماع الإسرائيلية في مياه نهر النيل عبر تاريخها الطويل، حيث شكلت نظرة إسرائيل اتجاه مياه النيل جزءا من السياسة الإسرائيلية ومحددا أساسيا لعلاقاتها بدول المنطقة[2]

وفيما يلي عرض موجز لمشاريع إسرائيل في استغلال مياه النيل:

[1] عادل محمد العضايلة، مرجع سابق، ص84

[2] أبتسام أوعشرين، مرجع سابق، ص158

الفرع الأول :مشروع " أليشع كالي1974 "

طرح " أليشع كالي[1]" في عام 1974 تخطيطا لمشروعه الذي ينطلق من خلفية عامة مفادها أن المنطق الأساسي في هذا المشروع هو أن كميات ضئيلة من المياه لا يزيد عن 1% من مياه النيل، أي 800 مليون م 3 سنويا من أصل 80 مليار م 3 متوسط التدفق السنوي بالمقياس المصري لا تشكل عنصرا مهما من الميزان المائي المصري، ويمكن نقلها في إتجاه الشمال إلى قطاع غزة والنقب الإسرائيلي.

وقد نشر المشروع تحت عنوان " مياه السلام"، ويقوم المشروع على توسيع " ترعة الإسماعيلية) قناة السلام "(التي تتغذى من روافد " دمياط " في الدلتا وقناة سيناء المتفرعة منها من أجل تأمين قدرة النقل المطلوبة، وتتراوح هذه القدرة بين 100 مليون م/3 سنويا، في حال اقتصر التزويد على قطاع غزة ونمو 500 مليون م 3 في حالة تزويد مستهلكين آخرين.

وقد قوبل هذا المشروع بالرفض المصري، ليعاود الظهور في أكثر من مرة، أولها عام 1978حين أطلق عليه " أليشع كالي "مشروع " حل نموذجي لنقص المياه في إسرائيل"، وفي عام 1986 وبمناسبة انعقاد مؤتمر " أرماند هامر "للتعاون الاقتصادي في الشرق الوسط في جامعة " تل أبيب"، قام " كالي "بتطوير مشروعه تحت عنوان" خطة مياه الشرق الأوسط "في ظل السلام، ومرة أخرى في منتصف عام 1989 وخلال انعقاد ندوة التعاون الاقتصادي لدول الشرق الأوسط في" سان لوزان"، تم طرح مشروع " كالي "من جديد وطلب من مصر بيع حصة من مياه النيل قدرها 1% من إيراد النيل لإسرائيل، أي ما يعادل 800 م/3 سنويا من مياهه لحل مشكل إسرائيل المائية، وأن هذا المشروع يمكن أن يؤدي إلى حل

* [1]أليشع كالي :هو مهندس وخبير إسرائيلي في المياه، كان يعمل خلال الفترة الممتدة بين 1964 و 1976 ، وهو رئيس وحدة التنشيط بعيدة المدى في شركة " تاحال "وهي مؤسسة هامة جدا في إسرائيل وهي منوطة بتخطيط المياه ودراسة المشاريع منذ عام 1948، وهي مملوكة للحكومة الصهيونية الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي.

بعض مشاكل المياه المصرية والعربية مثل ري شمال سيناء وإمداد قطاع غزة والضفة الغربية وإسرائيل بالمياه[1]

الفرع الثاني: مشروع يؤر.

بعد زيارة الرئيس المصري" أنور السادات "للقدس عام 1977 ، طلب مدير هيئة تخطيط المياه الإقليمية في إسرائيل " شاؤول أولو زوروف "بضرورة شراء إسرائيل لواحد مليار م 3 من مياه النيل سنويا، فتستفيد مصر ماليا من جهة، وتتمكن إسرائيل من حل مشاكلها المائية من جهة أخرى، وشملت مقترحاته حفر ثلاث أنفاق تحت قناة السويس وضخ المياه المارة في هذه الأنفاق إلى محطة جر رئيسية في سيناء، ويتم نقلها إلى إسرائيل عن طريق قنوات وشبكات ري[2]

الفرع الثالث :مشروع ترعة السلام.

مشروع ترعة السلام أو ما يعرف بمشروع " تنمية شمال سيناء"، المرحلة الأولى من هذا المشروع اكتملت بنقل مياه نهر النيل فرع دمياط في إتجاه بحيرة المنزلة، ثم جنوبا فشرقا حتى قناة السويس، ويبلغ طول الترعة في هذه المرحلة 87 كم، والمرحلة الثانية من المشروع والتي اكتملت عام 2002 فيها تمر الترعة أسفل قناة السويس وتمتد شرقا حتى وادي العريش، والهدف من المشروع كله تعمير صحراء سيناء[3]

وهكذا يتضح أن الدور المائي لإسرائيل في حوض النيل يعتبر دورا محفزا على الصراع المائي في هذا الحوض، وهذا استنادا إلى أدلة وأسانيد عديدة، كما يزيد من المكانة المحورية للمياه في الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي في حالة الشح المائي الذي تعاني منها إسرائيل.

[1] عادل العرباوي، مرجع سابق، ص92

[2] إبتسام أوعشرين، مرجع سابق، ص16

[3] الصادق جراية، الإستراتيجية الإسرائيلية للسيطرة على موارد المياه العربية :دراسة تحليلية مستقبلية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007-2008 ، ص88.

المطلب الثاني :تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في حوض النيل.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية منطقة حوض النيل إحدى المناطق ذات الأهمية الجيو-إستراتيجية للمصالح والأهداف الأمريكية، ولذلك فهي تلعب دورين غير مباشرين في تلك المنطقة، أولهما السعي إلى محاصرة وتطويق وشد أطراف السياسة المصرية في محيطها الإقليمي، الأمر الذي يخدم تثبيت النفوذ الأمريكي سياسيا واستراتيجيا في ذلك الإقليم ومن ثم التمهيد لدور إسرائيلي فاعل في تلك المنطقة، وثانيهما ترسيم الخريطة الجيو بوليتيكية للسودان، وإعادة وخلق تشكيل" سودان جديد"، وهو الأمر الذي بدأته الإدارة الأمريكية منذ عام 2000 حتى تحقق إعلان الدولة الجديدة في جنوب السودان في 9 يوليو 2011 وما قد يمثله هذا الانفصال من آثار بالغة الخطورة على الأمن المائي المصري والسوداني، وبل على الأمن القومي لكلتا الدولتين، من ثم، فكناك علاقة إرتباطية بين تزايد الدور الأمريكي في منطقة حوض نهر النيل وبين الصراع المائي الدولي في ذلك الحوض من ناحية أخرى[1]

المطلب الثالث :تدخل البنك الدولي في منطقة حوض النيل.

تساعد المؤسسات الدولية للتنمية بالبنك الدولي التي أنشأت عام 1960 أشد بلدان العالم فقرا عن طريق تقديم قروض بدون فوائد ومنح مشاريع وبرامج تستهدف تعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر، وتمثل المؤسسة الدولية أكثر المساعدين للدول الإفريقية من أجل إحداث تغييرات إيجابية في معيشة 2.5 مليار نسمة، وساندت المؤسسة العمل الإنمائي في دول حوض نهر النيل2

إن للبنك الدولي تأثير إيجابي وسلبي على دول الحوض، فمن جهة يعتبر كمثبط للصراع ومحفز للتعاون في بيئة حوض النيل، ومن جهة أخرى يعتبر سلبي ومحفز للصراع بين دول الحوض.

[1] جوزيف رامز أمين، المحددات الدولية والإقليمية لقضية مياه النيل، **أفاق إفريقية**، م 10 ، ع36 ، 2012، ص 13

[2] مجموعة البنك الدولي، تحسين إدارة المياه وتعزيز التنمية في حوض نهر النيل، من موقع الانترنت، ،<www.albank.aldawli.org شوهد يوم 2020/10/22 على الساعة ، 10:14سا.

ومن الأمور الإيجابية مساعدة دول حوض النيل على إدارة الموارد المائية الدولية وفق آليات محددة وطرح عدة آليات في هذا السياق منها : خصخصة المياه، تسعير المياه، بورصات المياه، أسواق المياه حيث تندرج تحت مسمى الفكر المائي الجديد، فالخصخصة مثلا :كآلية تعتبر الأجدر والقادرة على إدارة موارد المياه وإيصالها إلى كافة العالم إلا أنها تعرض الموارد المائية لتدخلات خارجية، وتهدد بذلك الأمن الزراعي والقومي وهو ما ترفضه العديد من دول الحوض.

وهناك مؤشرات تؤكد أن البنك الدولي لا يمكن اعتباره بمنزلة طرف وسيط بشأن قضايا المياه، حيث أنه ينحاز لطرف على حساب طرف آخر خصوصا في ظل شغل الإسرائيليين فيه مناصب مهمة مثل مهمة نائب مدير البنك، ما يجعل البنك تحت هيمنة الدول الكبرى، وبالتالي فإن البنك ومفاهيمه التي يطرحها يمثل بعض القوى الكبرى التي تريد مثلا أن تجعل المياه كسلعة تجارية مثلها مثل البترول والذهب،... إخ.

لقد لعب البنك الدولي دورا فعالا في حل وتسوية العديد من المشكلات والصراعات المثارة بسبب الأحواض المائية منها حوض نهر النيل، أين ساند التوجهات التعاونية خصوصا سنة 1998، حيث اجتمع وزراء الموارد المائية بحضور ممثلي الدول المانحة والبنك الدولي للاتفاق على قائمة المشروعات والدراسات المشتركة، وقد رصد البنك 100مليون دولار أمريكي بغية تدعيم التعاون المائي بين الدول النيلية، ويرى الكثير من الباحثين أن دور البنك الدولي في الإطار التعاوني في الدول النيلية قد انحصر في بداية طرح المبادرة، كما أنه هناك شوائب في سياسات البنك تجعلنا نتخوف من سياسات البنك الدولي ومن خلال ملاحظة الصدام بين دول المصب والمنبع، فإننا نرى أن البنك الدولي لا يتضح له دور فعال في حل الصراع[1]

[1] صاحب الربيعي، الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل :دراسة في التدخلات...، من موقع الانترنت: www.water.expert.se>alnile شوهد يوم 2020/10/21 على الساعة 14:33.

المطلب الرابع :النشاط الصيني في منطقة حوض النيل.

تدخل الإستراتيجية الصينية في حوض النيل ضمن التوجهات الأساسية للسياسة الصينية في إفريقيا بوجه عام والتي تمثل في إنشاء علاقات صداقة متينة وتحقيق المساواة بين الطرفين في التجارة البينية والوحدة والتعاون والتنمية المشتركة.

لتفعيل التعاون تقدم الصين لدول الحوض المشروعات المقترح بناءها مع تقديم التمويل اللازم لفائدة يسيرة 2–3 بالمئة مع فترة سماح من 5–10 سنوات، كما يركز على مشروعات الطاقة والسكك الحديدة والسدود المائية والتنقيب عن المعادن، ووقعت العديد من الاتفاقيات خاصة مع الكونغو الديمقراطية والسودان وإثيوبيا.

– تشكيل منتدى للتعاون الصيني الإفريقي يهدف إلى تعميق التفاهم والتعاون المشترك وتلبية حاجات العولمة المشتركة مع إعادة هيكلة المؤسسات صنع السياسة الصينية تجاه دول حوض النيل، وإنشاء إدارات خاصة فيها في وزارات التجارة الخارجية والتعليم والصحة والزراعة والدفاع الوطني.

–استحواذ الشركات الصينية على عقود امتياز التنقيب واستغلال مصادر الطاقة، وتسعى إلى عقود احتكار واستغلال خامات الكوبالت والتيطالين التي تستخدم في صناعة الهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر والفحم واليورانيوم والذهب واستغلال النفط السوداني.

–زيادة معدلات التعاون الاقتصادي والتجاري مع دول الحوض مع زيادة عقود الاقتراض لتنفيذ مشروعات مائية ومحطات تصفية المياه والسدود والصرف الصحي في إثيوبيا ومصر والسودان، كما قامت ثلاث شركات صينية اتفاق بين هيئة الكهرباء الإثيوبية لتطوير مشروعات الطاقة الكهربائية في منطقة " جنالي داو "بجنوب إثيوبيا، وإنشاء 5 سدود في " شيمو جايدا " بإقليم " أمهرا" ، وإنشاء مشروعات توليد في منطقتي " أدامو " و"ميسو[1]

[1] المقاتل El Moqatel الصراعات في دول حوض النيل والتغلغل الأجنبي وأثره على الأمن القومي، من موقع الانترنت: www.moqatel.com>sec12.doc-cvt.html شوهد يوم 2020/10/22 على الساعة 10:44سا.

تسعى الصين لحماية استثماراتها الضخمة في إفريقيا في وقت تسعى دول حوض النيل لتحجيم دور مصر ما جعل هذه الأخيرة تثير الأزمة حول سد النهضة التي تعتزم إثيوبيا إقامته بدعم صيني خاصة بعد التكتل الإفريقي حول هذا المشروع الذي يهدد حصة مصر من مياه النيل، وقدمت الصين أكبر مساهمة لبناء سد النهضة الإثيوبي ما جعل مصر تتخوف من الدور الذي تقوم به الصين ويؤكد المراقبون أن إثيوبيا بحاجة إلى مساهمة المؤسسات الدولية من أجل إقامة السد[1]

[1] حسن سلمان، السد الإثيوبي على النيل :الصين تمو鑽ل وإفريقيا تستغل ضعف مصر، من موقع الانترنت، www.middle-east ORG - شوهد يوم 2020/10/22 على الساعة 10:55سا.

خلاصة:

استنتاجا، يمكن القول أن جذور الصراع المائي في حوض النيل تعود إلى أسباب تاريخية وأخرى قانونية مدفوعا بواقع مائي، يتميز بالندرة أحيانا وبسوء التسيير والاستغلال والاستثمار، إضافة إلى بروز قوى أجنبية أدخلت حوض النيل في استراتيجياتها، فتارة تعمل على تأجيج الصراع وتارة أخرى تتظاهر بمحاولات حل الصراع وفرض التعاون، حيث تلعب هذه القوى على تر الصراع من أجل إرهاق الدول النيلية بالديون.

الفصل الثانـي

تفاعلات دول منطقة حوض النيل في ظل مجال المياه

تمهيد:

تحت ضغط الندرة المائية والضغط السكاني الكبير والنمو الاقتصادي وزيادة الطلب على الماء، أصبحت الدول النيلية تصبو إلى تحقيق التعاون فيما بينها وهو ما يتجلى في العديد من المشاريع التعاونية.

فالصراع ظهر كنتيجة حتمية لفشل التعاون الشامل بين دول حوض النيل بسبب حدة الخلافات حول تقسيم المياه، مما أثار جدلا دوليا على المسألة في عدة محاور اقتصادية وقانونية وسياسية، ثم إن تطورات الأزمة قد تؤدي إلى بروز سيناريوهات مختلفة تتجلى في الأفق منها حسب العديد من الاستراتجيين والخبراء سيناريو التعاون، تليه سيناريو التحكيم الدولي وصولا إلى السيناريو العسكري.

المبحث الأول :مشاريع التعاون بين دول حوض النيل.

رغم التحديات والمعيقات قامت دول حوض النيل بالعديد من المحاولات لبناء عمل مشترك يقود إلى تعاون كامل في إدارة الموارد المائية لنهر النيل، بحيث انصبت الجهود في كيفية إيجاد آلية لفتح الحوار وخلقت فهم مشترك وتفكير على مستوى الحوض وليس على المستوى القطري فقط، ومن الناحية التاريخية بدأت أول الاتفاقيات للتعامل مع مياه النيل في نهاية القرن التاسع عشر (1891) بين بريطانيا التي كانت تسيطر على أغلب دول حوض النيل، وإيطاليا التي كانت تستعمر إثيوبيا، ثم توالت الاتفاقيات حتى انتهى الأمر باتفاقية 1929بين مصر والسودان الموحد سابقا، لتصل في الأخير إلى عقد اتفاقية 1959م، وإذا كانت اتفاقية 1929 م تجد الإعتراض من أغلب دول الحوض، فإن هذه الأخيرة لا تجد الإعتراف من بقية دول حوض النيل، ونتيجة لذلك سعت الدول المعنية إلى خلق آليات يمكن أن تقود نحو فتح آفاق التعاون، ولهذا برزت عدة محاولات للتعاون الإقليمي والتي سيتم تناولها في هذا البحث.

المطلب الأول :مشروعات التعاون قبل مبادرة حوض النيل.

الفرع الأول :هيئة مياه النيل.

أنشأت مصر والسودان بروتوكولا خاصا لإنشاء الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل والتي النصب عملها على تحقيق التعاون الفني بين البلدين والقيام بالدراسات والبحوث الخاصة باستغلال مياه نهر النيل، وقامت السودان ومصر بدعوة بقية الدول للإنضمام، إلا أنها رفضت الاعتراف بالاتفاقية الثنائية، وكانت تعتبر وجود الخبراء المصريين على أراضيها تهديدا لأمنها القومي، ومحاولة مصرية للسيطرة على ملف المياه، لهذا فشلت الهيئة في تنفيذ البرامج والخطط من 1959 إلى1980[1]

[1] المقاتل El Moqatel الصراعات في دول حوض النيل والتغلغل الأجنبي وأثره على الأمن القومي، مرجع سابق.

وتظم هيئة مياه النيل لجنة فنية تجمع خبراء البلدين) مصر والسودان سابقا وتجتمع دوريا لحل أي مشاكل تعترض تنفيذ اتفاقية1959

وقد كانت أهم اختصاصات هيئة النيل كما يلي:

–رسم الخطوط الرئيسية للمشاريع التي تهدف إلى زيادة إيراد النيل والإشراف على البحوث اللازمة لها لوضع المشاريع في صورة كاملة، تتقدم بها إلى حكومتي الجمهوريتين لإقرارها.

–الإشراف على تنفيذ المشاريع التي تقررها الحكومتان.

– تضع الهيئة نظم تشغيل الأعمال التي تقام على النيل داخل حدود السودان سابقا وخارجه بالإتفاق مع الدول المعنية.

–تراقب الهيئة المهمة المذكورة فيما سبق بواسطة مهندسين من البلدين، وكذلك خزان السد العالي وسد أسوان وفي البلدان الأخرى طبقا لما يبرم من اتفاقيات معها.

–وفي حالة توالي شح إيراد النيل من المياه مما لا يم ّ كن الدولتين من سحب احتياجاتها كاملة في أية سنة من سنين، فإن على الهيئة أن توصي بما ينبغي إتباعه لمواجهة مثل هذه الحالة[1]

الفرع الثاني : مشروع الدراسات الهيدرومترولوجية

تم الاتفاق على عمل مشروع الدراسات الهيدرومترولوجية Hydro meteorological survey of the catchments of lakes Victoria and Albert

بين خمس من دول حوض النيل هي مصر، السودان، كينيا أوغندا وتنزانيا للتنبؤ بكميات سقوط الأمطار وتحديد مواعيدها وأماكن سقوطها، وعمل قياسات لمعدلات وتسجيلها، وذلك في بحيرات " فيكتوريا وألبرت وكيوجا"، وقام المشروع برصد مقاييس سقوط الأمطار وبحث إمكانية تخزين الزائد منها في البحيرات الثلاث للانتفاع بها لصالح دول حوض النيل.

قد اشترك في وضع الدراسات الفنية للمشروع المذكور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والمنظمة المترولوجية العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة العالمية الفاو، وفي سنة 1971

[1] عادل العرباوي، مرجع سابق، ص134

انضم للمشروع كل من إثيوبيا ورواندا والكونغو، وانتهت المرحلة الأولى من المشروع في 1972، وبدأت مرحلته الثانية في مارس 1976 بهدف استمرار تسجيل كميات سقوط الأمطار، ورصد مدى زيادتها أو نقصانها وإمكانية الاستفادة منها، ومساعدة الدول المشتركة في المشروع على وضع خطط تنمية مواردها المائية وقد بدأ العمل في المرحلة الثالثة من المشروع عام 1988 م[1]

الفرع الثالث :تجمع الأندوجو.

بدا أمام قمة لاغوس الاقتصادية الإفريقية عام 1980 م أن التكتلات الإقليمية داخل القارة الإفريقية هي الأمثل لحل مشاكلها، وناشد بيان القمة جميع الدول الإفريقية أن تتقاسم مصادر الطاقة والمياه وأحواض الأنهار والبحيرات المشتركة وغيرها من ألوان البيئة الأساسية الاقتصادية والاجتماعية.

وكانت المجموعة تهدف إلى تبادل وجهات النظر والمعلومات والخبرات بين دول التجمع والتشاور في القضايا ذات الاهتمام المشترك لهذه الدول ودعم تعاونها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والفنية وتوعية شعوب هذه الدول حول أهمية الموارد المائية وضرورة تنميتها وحسن إدارتها واستخدامها

المطلب الثاني :مبادرة حوض النيل

في فيفري 1999 وقعت تسعة دول من دول حوض النيل على محاضر متفق عليها وهي تظم كلا من (NBI) :لإنشاء المبادرة، وأعلن رسميا عن قيام مبادرة حوض النيل مصر، السودان، إثيوبيا، كينيا، تنزانيا، أوغندا، رواندا، بوروندي والكونغو الديمقراطية، وشاركت ايرتيريا كمراقب

وقد ظهرت المبادرة إلى حيز الوجود من خلال الاجتماعات الوزارية بالمجلس الوزاري لوزراء الري والموارد المائية لدول الحوض والذي يعقد سنويا في عواصم ووقعت في ، Nile basin)

[1] عصام سليمان الفراعتة، الأطماع المائية الصهيونية في مياه حوض النيل، الخرطوم :مركز البحوث والدراسات الإفريقية، ط 1 1998 .، ص91 .

(initiative NBIالدول الأعضاء، واستقر الرأي على إنشاء آلية دار السلام عاصمة تنزانيا.

وتتكون هذه الآلية) مبادرة حوض النيل من الأجهزة التالية:

- (Nile –com).مجلس وزراء الموارد المائية لدول الحوض
- (Nile–Tac).اللجنة الاستشارية
- (Nile–Sec).السكرتارية

–اللجان المسؤولة عن تنفيذ المشروعات.

–نقاط الإتصال الوطني

تطرح مبادرة حوض النيل أسلوب التعاون والتفاهم لحل المشكلات بدلا من الحروب والصراعات والنزاعات المسلحة والمجالات التي يمكن أن يتحقق فيها هذا التعاون كثيرة والنتائج عنها يمكن أن يزداد مع مرور الزمن، فليس مقبولا أن يظل حوض النيل حوضا للفقر والجوع والمرض والنزاعات المهلكة للبشر، فهناك إمكانات للبدء في مشروعات تحتاج إلى 210 مليون دولار كمرحلة أولى[1]

تعالج مبادرة حوض النيل العديد من المشاكل المتعلقة بالبيئة وحماية المياه، وتعطي الأولوية لتطوير دول الحوض من أجل ضمان أمنها المائي والغذائي وتسيير المياه العابرة للحدود من أجل السلام والتضامن عن طريق رسم سياسات مستقبلية مشتركة.

ويمكن تلخيص أهم أهداف هذه المبادرة كما يلي:

–تطوير واستغلال الموارد في حوض النيل بطريقة دائمة ومتوازنة لتحقيق السلام والأمن.

–ضمان تسيير الموارد المائية بفعالية عن طريق التعاون الشامل بين دول الحوض.

–ضمان التعاون وفق ما يخدم مصالح دول الحوض وتحديد اهتمامات كل دولة على حدى.

[1] تسعديت شرمالي، مرجع سابق، ص118 .

-مكافحة الفقر وإقامة اندماج اقتصادي شامل بين دول الحوض[1]

تبدو مبادرة حوض النيل حاليا بإطارها الواسع في حالة تجميد، غير أنها كإستراتيجية تشمل دول حوض النيل كلها، تتميز بأنها الإطار الأفضل لمعالجة التحديات الحقيقية التي تواجه الدول المعنية كافة وعلى الأخص النتائج المترتبة على الإحتباس الحراري وما ينجم عنه من جفاف وتصحر وندرة في المياه اللازمة لتجديد طاقة الحوض وهي قضايا تستدعي برنامجا واسع النطاق وإدارة أكثر فعالية للمياه، وضمن ذلك زيادة القدرة التخزينية لمياه الأمطار وإعادة تدوير مياه الري وتخفيض فاقد المياه وإعادة الّنظر في التركيبة التخصصية للزراعة في كل بلد بما يكفل استخدام مياه الري في المحاصيل ذات العائد الأعلى، وارتياد آفاق التوسع في الزراعة المطرية وتقليل فاقد الإنتاج الزراعي وتصلح هذه المبادرة باختصار لتكون إطارا لتعاون إقليمي واسع بين دول حوض النيل يشمل الجوانب المتعلقة بالتجارة البينية أيضا، خاصة تجارة السلع التي تدخل فيها المياه.[2]

المطلب الثالث :مشروع قناة جونغلي.

طرحت فكرة مشروع قناة" جونغلي "لأول مرة في عام 1901 ، واعتمدت هذه الفكرة كأول مشروع بعد التوقيع على معاهدة 1959 م.

وكان الهدف منها الحفاظ على المياه الضائعة من النيل الأبيض واستيعاب المياه الزائدة من المستنقعات والتقليل من المياه المتبخرة للاستفادة منها وذلك بربط الخط المائي للقناة بين المنبع ببلدة" جونغلي "وحتى المصب عند " فم السوباط "بالقرب من "ملكان."

بدأ الاتفاق على شق القناة فعليا بين مصر والسودان عام 1974 م، وتقوم فكرتها بشق قناة بطول 360 كم بين مدينتي " بور وملكان "في جنوب السودان، وبعمق 4 إلى 7أمتار، وعرض القناة 40 إلى 50 متر.

[1] Christine ABDALLA ISKANDAR BOCTOR, Le développement durable et le droit de l'environnement : la sécurité nationale hydraulique au Moyen-Orient, thèse de doctorat, UFR- Droit, université d'Artois, 2012, pp. 173-174.

[2] إبراهيم النور، حوار دول حوض النيل حول سد النهضة الإثيوبي إلى تعاون شامل أم إلى مزيد من الخلافات، **آفاق المستقبل**، ع 27 ، يوليو، أغسطس وسبتمبر، 2015 ، ص20 .

.يبلغ متوسط تدفقها اليومي 25 مليون م3

بدأ بناء القناة في بدايات 1980 ، ولكن قيام الحرب الأهلية عام 1983 عطلت المشروع[1] ويمكن القول أن مشروع قناة جونغلي من أهم المشاريع التعاونية في حوض النيل إذا استطاعت الدول الثلاث السودان، جنوب السودان ومصر التغلب على مختلف التحديات وتحقيقه، سيكون دافعا لعجلة التعاون، ومثلا يمكن تطبيقه مع باقي دول الحوض في مناطق أخرى لحوض النيل، خاصة أنه يحوي فكرة توزيع المياه بالتساوي بين هذه الدول الثلاث.[2]

المطلب الرابع :المشاريع المشتركة والممكنة مستقبلا بين دول حوض النيل.

الفرع الأول :مشروع إجراء بناء الثقة بين دول حوض النيل.

يهدف هذا المشروع إلى رأب الصدع بين دول حوض النيل الإفريقية كخطوة سابقة على قيام أية مشروعات تعاونية بين هذه الدول عن طريق تقديم تصور للمشروعات المستقبلية التي يمكن أن تقوم بين هذه الدول، وقوام هذا التصور هو أن توزيع مياه النيل وتخصيصها يتم على مستويين : المستوى الأول : هو المستوى الراسي أي بين دول حوض النيل وبعضها، أما المستوى الثاني : فهو المستوى الأفقي، ويعني بتوزيع المياه داخل الواحدة وتخصيصها بين القطاعات المختلفة زراعة وصناعية ... إلخ .وفي إطار هذا المشروع يحتل الحوار أهمية خاصة بحيث يتم رسم وتحديد السياسيات اعتمادا على التوافق الجماعي بين دول حوض النيل، غير أن هذا التوافق يجب أن يتحقق ليس فقط على المستوى الرسمي وإنما على المستوى الشعبي أيضا، فكل فرد في كل دولة حوض النيل هو أحد المالكين في مياه النيل، أو الفرد صاحب المصلحة، أما الوزارات المختلفة فهي قطاعات ذات مصلحة، ويطرح المشروع عددا من الأنشطة التي يتسنى من خلالها بناء الثقة بين هذه الدول ومنها: تبادل الزيارات بين أساتذة الجامعات وأعضاء البرلمانات والقيادات المجتمعية والنسائية منها على

[1] Daniel DORAN, The jonglei canal project: a case study on water security in southern Sudan, Canada: Unitar Poci, 2009, p.42.

[2] Erwin Lamberts, The effects of Jonglei Canal operation scenarios on the sudd swamps in Southern Sudan, master thesis, Civil technology and management, Twente university, 2009, p.44.

وجه الخصوص، وعلاوة على ذلك، فإن هذا المشروع في جزء منه يعمل على إمداد شعوب دول حوض النيل بالمعلومات الدقيقة عن المشروعات باللغات المختلفة كوسيلة لرفع درجة الوعي على المستوى القاعدي بمشروعات نهر النيل[1]

الفرع الثاني :مشروع تجارة الطاقة الإقليمية بين دول حوض النيل.

يقدم هذا المشروع صيغة تعاونية لأحد الأبعاد الخلافية بين دول حوض النيل المتمثلة في مشاريع الطاقة التي تقام على نهر النيل والتي ترى فيها كل دولة على حدى تعديا من الدولة صاحبة المشروع على حقوقها وحصتها في مياه النيل والفلسفة الكامنة وراء هذا المشروع هو عمل تحليل شامل للعرض والطلب للدول المعنية، وزيادة فرص التجارة بينها سعيا لتخطيط المشاريع الاستثمارية متعددة الأطراف والأعراض في إطار مبادرة حوض النيل[2]

كما أن أنظمة الطاقة الموجودة محدودة التطور حيث لا يمكن استغلال مياه النيل في توليد الطاقة الكهربائية بالتكلفة التي تتفق ودرجة نموها الاقتصادي.

وقد أوضحت الإحصائيات أن نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء يبلغ 58.4 كيلو وات/فرد في السودان، 27.5 في إثيوبيا، 133.8 في الكونغو الديمقراطية، 132.8 في كينيا، 60.6 في تنزانيا، أما في مصر فيبلغ نصيب الفرد 956.1 كيلو وات، ومن هذا يبدو واضحا أن مشروعات الطاقة التي تقدمها مصر لهذه الدول تكون أساسا لمشروعات استثمارية أخرى مستقبلية.[3]

[1] محمد سلمان، اتفاقية حوض النيل) الرؤية والأهداف ، من موقع الانترنت<www.pidegypt.org>dowload>pdf

[2] عادل العرباوي، مرجع سابق، ص163

[3] إبراهيم عبد المطلب غانم، نبيل توفيق حبشي، مرجع سابق

المبحث الثاني :محددات الصراع المائي بين دول حوض النيل.

المطلب الأول :الوضع المائي كمحدد للصراع المائي بين دول حوض النيل.

يمكن تحليل العلاقة بين الوضع المائي في حوض النيل والصراع الدولي من خلال استخدام مؤشرات للتحقق ما إذا كانت دول حوض النيل تعاني من محدودية في الموارد المائية أم وفرة مع التركيز على الموارد المائية المصرية وتأثير ذلك بين مصر ودول حوض النيل.

حوض النيل.

الفرع الأول :المؤشر الكمي للمحدودية.

استنادا على المعيار الكمي نستطيع القول بأن دول حوض النيل لا تعاني من محدودية في مواردها المائية بل تمتاز بالوفرة والحجة أنه اعتمادا على مؤشر خط الفقر المائي[1] الذي تجاوزه جميع دول الحوض فيما لو تم اعتماد تقسيم الإيرادات المائية تقسيما متساويا بين دول الحوض.

إن درجة اعتماد دول حوض النيل ليست متساوية في اعتمادها على مياه النيل، فهي تقل كلما اتجهنا جنوبا حيث تزداد الأمطار والأنهار والبحيرات، وكلما اتجهنا شمالا ازدادت درجة الحرارة وقلت الموارد المائية وزاد اعتماد الدول على مياه حوض النيل، فهو يوفر لمصر ما يزيد عن 95 % تقريبا من إجمالي احتياجاتها المائية، ويمكن الإشارة إلى أن جميع دول الحوض لها مصادر أخرى داخل أراضيها.

الفرع الثاني :المؤشر النوعي للمحدودية.

–من الناحية الطبوغرافية :يمتاز النهر بانحدار شديد من الجنوب إلى الشمال ما يجعل المياه تتحرك بسرعة.

–من الناحية المتروبولوجية :تتعرض المياه لحرارة الشمس ما يجعلها تصبح نقية.

[1]الفقر المائي :يعبر هذا الخط عن الحد الأدنى المطلوب توفيره من المياه النظيفة) مياه شرب + استخدامات أخرى خلال العام الواحد أو خلال اليوم الواحد.

–من الناحية الهيدرولوجية :تتعدد وتتنوع روافد حوض النيل ما يساعد على التجدد المستمر لمياه النهر، لذا فإن مياه النهر من الناحية النوعية جيدة، ونستطيع القول أنه ليس هناك محدودية من الناحية الكمية.

الفرع الثالث :المؤشر الاقتصادي للمحدودية.

بعدما استعرضنا المؤشر الكمي والذي من خلاله خلصنا إلى نتيجة أن دول حوض النيل باستثناء دولتي المصب خاصة مصر، لا تعاني من محدودية في مواردها المائية، ومن الناحية النوعية، مياه النيل ذات جودة عالية، ولكن يبقى هناك عامل في غاية الأهمية وهو المؤشر الاقتصادي وكيف يؤثر على استغلال مياه النهر ويخضع لعدة عوامل منها الفقر ونسبة السكان وهو ما سيتم التعرض إليه.

طبقا لتقرير التنمية الصادرة عن البنك الدولي في عام 2004 م، تعتبر دول حوض النيل من أفقر الدول النامية، فهي جميعا ما عدا مصر، تقع في فئة الدول الأقل دخلا، ومصر من الدول ذات الدخل المتوسط، وقد انعكست حالة الفقر الشديد على قدرات تلك الدول في توفير البنية الأساسية ذات الصلة بالمياه خاصة غياب منظومات نقل وتخزين وتوصيل المياه إلى القطاعات العريضة من شعوب تلك الدول.

المطلب الثاني :الوضع القانوني كمحدد للصراع المائي بين دول حوض النيل.

لم يتم الإهتمام بالقانون الدولي للأنهار الدولية إلا حديثا، وفي السنوات الأولى من القرن العشرين عندما بدأت تتعقد العلاقات الدولية المتعلقة باستخدام مياه الأنهار الدولية، أين تتطلب هذه الأخيرة تنظيما دوليا، حيث كانت احتياجات الناس محدودة، وكان التطور العلمي والفني في مراحله الأولى من التقدم ومن ثم انحصرت الاتفاقيات التي أبرمت على تنظيم الملاحة في الأنهار الدولية، وبالنظر إلى حالة حوض نهر النيل والصراع المائي بين دول الحوض، فإننا نستطيع القول أنه لا يوجد إطار قانوني جامع مانع يحدد بشكل واضح ومتفق عليه مختلف المسائل الإجرائية وينظم بدقة سائر الشؤون القانونية للنظام الهيدرولوجي لحوض النيل.

وبالتالي فإنه من البديهي أن غياب الإطار القانوني الجامع الذي يحظى بقبول الجميع يفتح مجالا للصراع المائي الدولي بين دول حوض النيل، وسيوف يتم استعراض ذلك في هذا المطلب، أين سيتم التطرق إلى الاتفاقيات بين دول حوض النيل وتحليلها، ثم بيان كيف يفتح ذلك مجالا للصراع، وما هي مجالات الصراع بين دول الحوض.

الفرع الأول :الاتفاقيات المبرمة بين دول حوض النيل.

لقد أدت الزيادة في استخدامات مياه نهر النيل من طرف دول الحوض في المجالات المختلفة الزراعية والصناعية منها إلى نشوب نزاعات وصراعات بين الدول المشاطئة لهذا النهر، الأمر الذي استدعى بالضرورة إبرام العديد من الاتفاقيات في هذا الشأن والمتمثلة فيما يلي:

1-بروتوكول1891

لقد تم إبرام بروتوكول 1891 في روما في 15 أفريل 1891 بين بريطانيا وإيطاليا، ويعد أول بروتوكول من نوعه يتم التطرق من خلاله إلى مياه النهر لتحديد مناطق نفوذ كل من بريطانيا العظمى وإيطاليا، وبما أن البروتوكول قد تم توقيعه في الفترة الاستعمارية للقارة الإفريقية فقد أخذ الصفة الاستعمارية، والتي كانت فيها مصر مستعمرة بريطانية، فإن بريطانيا نابت عن مصر بإعتبارها وكيلا منها، حيث نص البروتوكول في مادته الثالثة على أن تتعهد حكومة إيطاليا بعدم إقامة منشآت للري أو منشئات أخرى قد تؤدي إلى إحداث أي ضرر أو تغيير ملموس في تدفق المياه إلى نهر النيل.

2-معاهدة1902

أبرم اتفاق في " أديس أبابا "يوم 15 مايو 1902 بين بريطانيا و اثيوبيا، نص على تعهد إمبراطور إثيوبيا بعدم القيام بأي أعمال على النيل الزرق أو على بحيرة " تانا" أو على نهر "السوباط"، يكون من شأنه التأثير على تدفق المياه إلى النيل ما لم توافق على ذلك مسبقا الحكومة البريطانية والسودان.

3-إتفاق 1906 بين بريطانيا والكونغو:

حيث نص على إلتزام حكومة الكونغو المستقلة بألا تنشئ أو تسمح بإقامة أية منشآت على نهر " المليلي "أو نهر " الأسانجو "يكون من شأنه التخفيض أو المساس بكمية المياه التي تصب في بحيرة " ألبرت " إلا بموافقة حكومة السودان.

4-إتفاقية 1906 بين فرنسا بريطانيا وإيطاليا:

تتعهد فيه الدول الثلاث على المحافظة على وحدة إثيوبيا والمحافظة على مصالح بريطانيا ومصر في حوض النّيل خاصة ما يتعلق بتنظيم مياه النهر وروافده[1]

5- :إتفاقية عام1925

مجموعة من الخطابات المتبادلة بين بريطانيا وإيطاليا، وتعترف إيطاليا بالحقوق المائية المكتسبة لمصر والسودان في مياه النيل الأزرق والأبيض، وتتعهد بعدم إجراء إشغالات عليها من شأنها أن تنقص من كمية المياه المتجهة نحو النيل الرئيسي[2]

6- :إتفاق عام1929

بموجب هذا الإتفاق وّقعت بريطانيا على عدم إقامة أي أعمال ري أو توليد طاقة دون إتفاق مسبق مع مصر، كما لا تتخذ أية إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التي ينبع منها سواءا في السودان أو في البلاد.

المطلب الثالث :المحدد الاقتصادي للصراع المائي بين دول حوض النيل.

تشترك في نهر النيل حوالي 11 دولة وهي كالآتي :مصر، السودان، جنوب السودان، إريتريا، كينيا، إثيوبيا، أوغندا، تنزانيا، زائير، بوروندي و رواندا، لكن في هذه الدراسة سوف يتم التركيز على الدول الأكثر اعتمادا واحتياجا لمياه نهر النيل، والدول الداخلة ضمن دائرة النزاع حول تقاسم مياه النهر هي مصر، السودان وإثيوبيا، وفيما يلي سنتناول أهم المشاريع الاقتصادية والتنموية لهذه الدول الثلاثة وبعض دول المنابع.

[1] هاني نبيل صبحي شراب، مرجع سابق، ص77

[2] حسين قاسم، أبرز الاتفاقيات التاريخية بين مصر وإثيوبيا ودول حول النيل، مرجع سابق.

الفرع الأول :المشاريع المائية المصرية.

قامت مصر بإنشاء العديد من المشروعات المائية على مجرى نهر النيل وذلك من أجل الاستفادة من مياهه في الأغراض :المنزلية، الزراعية والصناعية، وأهم هذه المشروعات ما يلي:

1-مشروع السد العالي:

هو أهم وأعظم مشروع مائي واقتصادي على نهر النيل، د ّ شن في عام 1971 م، بعد إحدى عشر (11) سنة من البناء، عرض قاعدته 980 م وارتفاعه 196 م، أعلى منسوب لحجز المياه يصل حتى 180 م وطبقا لتقدير مركز البحوث المائية فإن السد العالي قد غطى تكاليفه أضعاف مضاعفة فضلا عن حماية مصر من ثلاثة فيضانات عالية وتسعة سنوات جفاف منذ إنشائه حتى عام 1990 م.[1]

2-مشروع سد أسوان:

تم إنشاء سد أسوان على سبعة (7) كيلومترات تقريبا جنوب مدينة أسوان على منسوب يرتفع 106 متر فوق مستوى سطح البحر وذلك في عام 1902 ، كأول مشروع لتخزين مياه النيل وحجز مليار مكعب من مياهه للاستفادة بها في توسع الرقعة الزراعية، ومع استمرار الحاجة إلى تخزين المزيد من المياه، تمت التعلية الأولى لهذا السد عام 1912 لزيادة سعة التخزين السنوي إلى 2.5 مليار متر مكعب حيث وصل ارتفاع الس؋د إلى 113 متر فوق مستوى سطح البحر، وفي عام 1933 م، تم تنفيذ التعلية الثانية إلى 121 متر فوق مستوى سطح البحر وزادت سعة التخزين إلى خمسة مليارات متر مكعب من المياه مكونة خزان أسوان، وهو البحيرة التي امتدت جنوبه بطول 225 كلم، من فوائده المائية على مصر مكافحة الجفاف، توفير المياه للزراعة والصناعة[2] كما أتاح لها أيضا مواجهة النمو الكبير في عدد سكانها المتمركزين بشكل رئيسي في وادي النيل الضيق وسط الصحراء.

[1] الصادق جراية، مرجع سابق، ص87 .

[2] Martin Kurt, Le barrage d'Assouan, dans le site web : www.legypteantique.com>barrage-assouan, le 28/03/2018 à 11 :42.

3-مشروع القناطر:

-قناطر أسيوط، أقيمت عام 1902 م عند أسيوط لإمداد الإبراهيمية، المنيا، أسيوط، بني سويف والجيزة.

-قناطر أسنا، حيث تم بناءها عام 1908 م والغرض منها تحسين الري في مديرية قنا.

-قناطر زفتا، أقيمت في سنة 1912 م، وهي تغذى نهاية بحر" شبين "على الضفة اليسرى وضفة المنصورية على اليمنى.

الفرع الثاني :المشاريع المائية السودانية.

تتمثل أهم المشاريع المائية السودانية على نهر النيل فيما يلي:

1-مشروع سد سنار:

أنشأته السودان عام 1925 م على النيل الأزرق بغرض زراعة القطن في أراضي الجزيرة بالسودان، وقد تضمنت إتفاقية 1929 م هذا السند (2)التي أبرمت بين مصر وبريطانيا نائبة عن السودان، أوغندا، كينيا وتنزانيا في 07 ماي 1929 م، وهي التي ثبتت الحقوق المكتسبة من مياه النيل لكل من مصر والسودان[1]

2-مشروع جبل الأولياء:

أنشىء عام 1937 م على النيل الأبيض لتخزين 2 مليار متر مكعب لتكملة الري الصيفي لمصر وبعد إنشاء السد العالي وملئه عام 1977 سّلمت مصر إدارة الخزان للسودان.

3-مشروع الروصيرص:

أنشأته السودان على النيل الأزرق عام 1964 لتخزين 3 مليار متر مكعب مع السماح بتعليته لاستيعاب 7 مليارات متر مكعب تنفيذا لإتفاقية 1959 ، موله البنك الدولي للإنشاء والتعمير وألمانيا الغربية.

[1]محمد محي الدين رزق، إفريقيا وحوض النيل، مصر :مكتبة عطايا، ط2 ، 1934، ص 109.

الفرع الثالث :المشاريع المائية الإثيوبية.

تعتبر المرتفعات الإثيوبية المنبع الرئيسي لنهر النيل حيث تساهم بنسبة % 85 من مياهه لذا سميت بنافورة إفريقيا، غير أنها ترى نفسها ليست المستفيد الأول من مياه النيل رغم المصدر الرئيسي له، لذا سعت لتنفيذ مشاريعها التنموية بدءا بالمشاريع المدروسة في فترة 1958-1963.

وبعد دراسة شاملة لحوض النيل الأزرق اقترحت إثيوبيا إنشاء 33 مشروعا لري 434ألف هكتار وتوليد 6.965 ميغاوات من الطاقة الكهربائية

وبإعلان إثيوبيا عزمها على إنشاء وبناء سدود على النيل الأزرق وروافده، دخلت العلاقات المائية لدول الحوض في صراع مائي خصوصا مع مصر، وقد بررت إثيوبيا قرار بناء هذه السدود بمجموعة من الأسباب أهمها :[1]

-الانفجار السكاني الذي تواجهه إثيوبيا ما يؤهلها لتحتل المراتب الأولى في نسبة الزيادة السكانية.

-الاحتياجات المائية الكبيرة بالنظر للتوسع الزراعي والصناعي.

-الحاجة إلى الطاقة الكهربائية لدعم مشاريع التنمية عن طريق تصدير الطاقة الكهربائية لدول الجوار.[2]

الفرع الرابع :المشاريع المتعلقة بباقي دول المنابع.

إن المشاريع الاقتصادية المتعلقة ببناء السدود وتوليد الطاقة الكهربائية أصبحت تعتبر من أولويات هذه الدول وضمن البرامج الداخلية والأساسية لحكومات دول منابع النيل) كينيا، تنزانيا، أوغندا، إريتريا، الكونغو، بوروندي و رواندا(، فأوغندا يقع بها منبع النيل من بحيرة " فيكتوريا " وبها نصف بحيرتي " ألبرت " و"إدوارد"، وكينيا وتنزانيا تشتركان مع أوغندا في

[1] إبتسام أوعشرين، مرجع سابق، ص118

[2] Mohamed EL DAHSHAN, op.cit, p.37.

بحيرة " فيكتوريا" ، في حين تشترك الكونغو وأوغندا في بحيرة " ألبرت" ، وتشترك رواندا وبوروندي في نهر " كاجيرا " أهم روافد بحيرة" فيكتوريا."

وقد عبرت هذه الدول منذ استقلالها عن رغبتها في إنشاء المشاريع المائية ذات الجدوى الاقتصادية، فكينيا مثلا أعلنت عن إرادتها في تنفيذ مشاريع الاستصلاح الزراعية وبناء عدد من السدود لحجز المياه داخل حدودها، أما أوغندا فهي الأخرى تسعى للنهوض باقتصادها الوطني وذلك من خلال إقامة المشاريع التنموية، وقد عرفت أول مشروع لها على مياه النيل في مارس 1948 ، من خلال إنشاء " سد أوني"، وهو عبارة عن شلالات عند مخرج بحيرة "فيكتوريا" ، وذلك بغرض توليد الطاقة الكهربائية ولأغراض التخزين ببحيرة " فيكتوريا" ، وقد ساهمت مصر في بناءه وذلك بدفع مبلغ 4.5 مليون جنيه لحكومة أوغندا، وتم بناء جزء واحد منه.[1]

المطلب الرابع :المحدد السياسي للصراع المائي بين دول حوض النيل.

لقد أصبحت المياه قضية سياسية كبرى في حقل العلاقات الدولية، لذا اعتبرت المياه جزءا من الأمن القومي للدول، ذلك أن أهمية المورد جعلته أحد أسباب الصراع في حوض النيل وهذا ما يؤثر على النظام السياسي للدولة، ما يجعل له دورا بارزا في تحديد العلاقات بين الدول، فغالبا ما ارتبطت مشكلة المياه بالأحوال السياسية كعدم الاستقرار السياسي والنزاعات الحدودية إضافة إلى طبيعة العلاقات السياسية بين دول حوض النيل وكذلك التحولات السياسية الحاصلة في المنطقة.[2]

الفرع الأول :قضايا الاستقرار السياسي في حوض النيل.

تعاني دول المنطقة من مشكلات عدة انعكست بشكل مباشر على أنظمة الحكم والسياسة، الأمر الذي أدى إلى عدم الاستقرار والتغير بشكل مستمر، وفي هذا السياق نميز بين ثلاثة مستويات لحالة عدم الاستقرار السياسي التي تسود دول الحوض.

[1] صالح بديوي، السد العالي و الخروج من الخدمة ,المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة،2016 .
[2] ابتسام أوعشرين، مرجع سابق، ص118

1-التغير العنيف للقيادة السياسية:

عكس التغير العنيف للقيادة السياسية في بعض دول الحوض خطورة عملية التداول السلطة وإشكالية الخلافة السياسية حيث ظهر في بلدان الحوض جيل من القادة الذين توّلوا السلطة عن طريق القوة مثل " : يوري موسيفيني " في أوغندا، و"ملس زيناوي" في إثيوبيا، و " أسياسي أفورقي "في إريتريا، وحاول هؤلاء بعد ذلك اكتساب الشرعية من خلال التحالف مع بعض التوجهات الغربية خصوصا الأمريكية.

2-الصراعات العرقية والإثنية:

تشهد دول حوض النيل تباينات عرقية وتعددا اثنيا واضح المعالم تم توظيفه في معظم الأحيان لتحقيق أهداف ومآرب خاصة لمصلحة جماعة حاكمة دون أخرى، ولعلّ منطقة البحيرات العظمى تطرح نموذجا لهذا النمط من الصراعات، فالصراع العرقي بين" التوتسيو الهوتو وعدم تطابقها مع الحدود السياسية الموروثة عن العهد الاستعماري ما أحدث خلافا سياسيا بين رواندا وبوروندي، وفي بعض الحالات مثل الكونغو الديمقراطية أدى الصراع الإثني إلى ظهور نمط الدولة المنهارة، حيث ظهر هذا الجديد من أشكال الدولة الإفريقية خلال الحقبة الجديدة للعولمة.

3-الحروب الأهلية والحركات الانفصالية:

لقد أفضت عمليات القتال المسلح داخل حدود كثيرة من دول حوض النيل إلى تكريس عدم الاستقرار السياسي للنظم القائمة في هذه الدول، ومن أكثر حروب المنطقة خطورة " الحرب الأهلية في كل من جنوب السودان وإقليم دارفور"، والصراعات المسلحة بين القوات الحكومية وجماعات المعارضة في كل من رواندا، بوروندي أوغندا والكونغو الديمقراطية، فالسودان الذي عرف حربا أهلية كذلك التي أثرت على قضية المياه بحكم الاتفاقية التي ترتبط بتنظيم استخدام مياه النيل لعام 1959، وقد بدأت المرحلة الأولى للحرب الأهلية في جنوب السودان في عام1955 وانتهت بالتوصل إلى تسوية سليمة بمقتضى اتفاقية" أديس

أبابا "عام 1976 ، ثم عادت الحرب لتندلع مرة أخرى عام 1983 بعد اندلاع التمرد العسكري والاضطراب السياسي مرة أخرى لتفضى في 2011 انفصال الجنوب عن الشمال.

وتجدر الإشارة أن إقليم " دارفور "يشكل خمس مساحة السودان، وهو الإقليم الذي يعكس الصراع في السودان، ويعد هذا الصراع صراعا عرقيا بين قبائل عربية وأخرى إفريقية وبين رعاة مزارعين، ومع ذلك يصعب رسم هامش دقيق في هذا الصراع الذي تتضارب فيه مصالح القبائل الإثنية وخصوصا على المرعى والماء، بحيث تتحالف بعضها مع أثنية غريبة لمواجهة ذات اثنيتها، ويرى خبراء أمريكيون أنه من الخطأ توصيف الصراع في "دارفور "على أنه صراع بين العرب والأفارقة، لأن قبائل الرويقات الجنوبية العربية رفضت دخول الصراع إلى جانب الرويقات الشمالية، بل وتحالفت مع زعماء بعض القبائل الإفريقية[1]

كل هذه الأسباب المتمثلة في مشكل الحدود والحروب الأهلية والانفصالية خلقت حالة من عدم الاستقرار في منطقة حوض نهر النيل وألقت بظلالها السلبية على قضية المياه.

رغم تطمينا رئيس حكومة جنوب السودان" سيلفا كير "للحكومة المصرية بشأن حصتها المائية إلا أن ثمة تخوفات بشأن التّداعيات السلبية على الأمن المائي المصري خاصة مع تنامي سيناريوهات بيع المياه الذي تروج له بعض دول المنبع خاصة إثيوبيا في حال إذا ما اقتنعت دول الجنوب بفكرة بيع المياه لدولة مصر.

وتزداد التخوفات مع بروز التحالفات التي أقامتها دولة جنوب السودان مع إثيوبيا وإسرائيل ما سيجعل من فكرة تحويل المياه إلى سلاح يستخدم للضغط على السودان ومصر لكي تزود مصر إسرائيل بمياه النيل اللازمة لمشروعاتها التوسعية.

[1] مركز القدس للدراسات السياسية، القرن الإفريقي :مسح لصراعات محلية وإقليمية، **الملف الاستراتيجي**، ع 51 ، شباط/فبراير(2007 .، ص17.

المبحث الثالث : مشكل الأمن المائي في حوض النيل بين التعاون والصراع.

المطلب الأول :سيناريوهات التعاون.

اكتسبت عملية إدارة الموارد الإستراتيجية الدولية وفي مقدمتها الأنهار أهمية متزايدة في العقد الأخير ويرتبط هذا الاهتمام بتجاوز عملية إدارة الموارد المائية لجوانبها الاقتصادية إلى مناطق السيادة الوطنية للدول، ودخول المؤسسات الدولية كطرف في عملية رسم السياسيات المائية المدعمة بالبرامج الفنية والاقتصادية، لذا تبدو حالة الاهتمام المتزايد للسياسات المائية ومحاولة بلورة موقف تجاه قضايا المياه في منطقة حوض نهر النيل تساؤل رئيسي حول إمكانية أن تشكل قضية المياه مدخلا لتجاوز الخلافات الثنائية من جانب وإطار لتدعيم سبل التعاون الجماعي من جانب آخر خاصة مع بروز الاختلافات بشكل واضح بين دول حوض النيل تحت ضغط مخاطر الجفاف والحروب الأهلية والمجاعات والزيادة السكانية والتغيرات المناخية.

يرتبط مستقبل التعاون بين الدول في حوض النيل بالعديد من المستجدات والتفاعلات الإقليمية منها:

-المستجد الأول :يتعلق بمحورية قضية المياه كمحور للتعاون الإقليمي وكمحدد لتشكيل التجمعات الاقتصادية الإقليمية، ويعتبر العصر الحالي زمن التجمعات الاقتصادية وتجاوز منطق الّنطاق الجغرافي.

-المستجد الثاني :يتعلق بالاتفاقية الدولية الخاصة بقانون استخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية التي تم إقرارها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 مايو 1998التي وضعت قواعد أساسية لاقتسام موارد الأنهار الدولية.

-المستجد الثالث :يتعلق بتجاوز نداءات البنك الدولي الخاص بتسعير المياه خلال اجتماعات الهيئة الدولية للموارد المائية التي عقدت في " لاهاي "في مارس 2000 ، التي تعمل على إقامة مشروعات توفير المياه بدلا من بيعها.

–المستجد الرابع :يتعلق بوضعية مصر كدولة مصب وما يلوح في الأفق من إمكانية لاختلاف المعادلة الحاكمة لتدفق مياه النهر خاصة بعد بروز مشروعات الطاقة والزراعة في دول المنبع ما يدعو لمراجعة الاتفاقيات القديمة.

–المستجد الخامس :ظهور تطورات إقليمية أثرت على نمط التفاعلات في الحوض، ما أدى إلى بروز دول ذات وزن إقليمي مثل إثيوبيا وكينيا، وتراجع وزن الدور المصري.

–المستجد السادس :يتعلق باستغلال المياه في مجال التعاون بدلا من الضغوط السياسية والخلافات المتجددة وبروز رغبة الدول في الوصول إلى السياسة التنموية[1].

ألقى" بارت ميلهورست "أخصائي الموارد المائية ورئيس الاستشاريين الفنيين لحوض النيل محاضرة بمركز (FAO) لمشروع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الدراسات الدولية والإقليمية يوم 25 مارس 2015 أين عرض مستقبل التعاون في حوض النيل، وأوضح أن وضع سيناريو مستقبلي ليس الغرض منه التنبؤ أو التكهن، بل دراسة القوى الدافعة الرئيسية في البيئة الخارجية بها يحقق العلاقات الهيكلية الكامنة ورسم الصورة الكبيرة للمنهج المتبع في إدارة الموارد المائية لتجنب الاستقطاب وإقامة أرضية مشتركة يمكن من خلالها تقدم عجلة التنمية الشاملة، وأن نهر النيل في تحول من نهر طبيعي إلى نهر منظم تبرزه السيطرة على الفيضانات والطاقة الكهربائية، ويزيد التعاون والفوائد المحتملة بشكل كبير.[2]

من أجل تحقيق التعاون في حوض النيل يجب تحقيق الحوار على مسارات مختلفة مثل تبادل المعلومات والخبرات والتكنولوجيا وعلى كافة المستويات، وبشأن مختلف القضايا من أجل إيجاد أرضية مشتركة بين الدول المعنية وتحديد الأهداف المستقبلية المشتركة التي ينبغي تحقيقها.

[1] أيمن السيد عبد الوهاب وآخرون، حوض النيل :فرص وإشكاليات التعاون، من موقع الأنترنات <www.marefa.org شوهد يوم 2020/10/23 على الساعة 12:50سا.

[2] سوزي ميرجاني، مستقبل التعاون في نهر النيل، من موقع الأنترنت ،<http://cirs.georgetown.edu>events ، شوهد يوم 2020/10/23 على الساعة 12:54سا.

كما تسعى معظم دول الحوض وتطمح إلى تجاوز نقاط الخلاف والتركيز على القضايا الأكثر قابلية من أجل إيجاد آلية مشتركة للشروع في الحوار في كافة المسارات، ووضع المبادئ والهياكل المؤسسية وآليات تسوية النزاعات بيد الدول النيلية وصولا إلى معاهدة واضحة تحقق مصالح جميع الدول.

إن المفاوضات التعاونية حول الأنظمة المائية المعقدة ستكون بطيئة، ولكن من الضروري مواصلة الحوار واكتساب الثقة بين الدول، ثم إن التركيز على قضية متجمعات المياه المتدهورة في حوض النيل حيث تعتبر من القضايا الأساسية التي تكمن من توفير 50 مليار متر مكعب من المياه ما يشمل تقريبا حصة دول المصب، وهكذا تبدو المشروعات محققة للتعاون والتكامل.

تعتبر أغلب دول الحوض ليست بحاجة للمياه في حد ذاتها ولكنها تحتاج للطاقة الكهربائية من أجل التنمية الاقتصادية، ما يتطلب حشد المزيد من رؤوس الأموال وتبادل الخبرات والتكنولوجيا بين المنبع والمصب من أجل محاضرة التدخلات الأجنبية.

المطلب الثاني :سيناريو التحكيم الدولي.

يعتبر اللجوء إلى القانون الدولي فيما يبدو تكتيكا جديدا تلجأ إليه مصر منذ إعلانها تجميد المفاوضات الفنية مع إثيوبيا والسودان بشأن سد النهضة، وتأكيدها اتخاذ الإجراءات المطلوبة على كل الأصعدة للحفاظ على الأمن المائي.

وحسب مجموعة خبراء قانونيين مصريين فإن هذه الإجراءات تتمثل في التحرك القانوني الدولي والتصعيد الدبلوماسي مع استبعاد الحل العسكر، ووفق " عاطف السعداوي"، الخبير بمركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية يقول " : خيار اللجوء للمجتمع الدولي والمنظمات الدولية والتحكيم الدولي أصبح الخيار المطروح، وخيار القانون سيكون عمليا أقوى لمصر وهو مسار إجباري وليس اختياري لعدم قدرة المسارات الأخرى على تحقيق ذلك."

الأكاديمي المصري المختص في القانون الدولي " مساعد عبد العاطي "يرى أن: " إثيوبيا لم تلزم بمبادئ القانون الدولي في مشروع السد، أهمها الأخطار المسبق فضلا عن مخالفات

أخرى، وبالتالي يمكن لمصر أن تتقدم بشكوى للأمم المتحدة أو لمجلس الأمن خاصة وأن الدول الثلاثة مصر، السودان وإثيوبيا أعضاء بالأمم المتحدة... مجلس الأمن من صلاحيته إذا رأى نزاعا يهدد السلم الدولي أن يستدعي الأطراف المتنازعة أو يوصي بالذهاب للتحكيم الدولي[1]

ويعتبر القانون الدولي من البدائل التي يعتمد عليها صانع القرار المصري خاصة اللجوء إلى أدوات القانون الدولي المتعارف عليها في حل النزاعات الدولية كالمساعي الحميدة، الوساطة، التوفيق، والتحكيم الدولي، وعلى الرغم من أن هذه الأدوات تتطلب موافقة الطرفين، وحيث أنه من المتوقع أن تفرض إثيوبيا ما يجعل مصر في موقف أقوى حيث تبرز كدولة ساعية للسلام وتفضح نيات إثيوبيا الحقيقية أمام المجتمع الدولي، ويصبح المفوض الإثيوبي تحت ضغط وحرج في المستقبل.

-اللجوء إلى مجلس السلم والأمن الإفريقي للبحث عن تسوية إفريقية للأزمة على أساس أنها تهدد الأمن الإقليمي في حوض النيل، وتسهم في إشعال صراعات على المياه إذا ما لجأت باقي دول المنابع لتقليد إثيوبيا في بناء السدود.

-التحرك في مسارات متوازية دولية لإثبات ضرر السد المدمر على كافة أوجه الحياة في مصر وحوض النيل بيئيا وزراعيا واقتصاديا، والإستعانة بآراء الجمعيات المدافعة عن البيئة والأخرى المدافعة عن السلم وحقوق الإنسان ومنظمة الفاو لبيان آثار ذلك على الأمن الغذائي في مصر من أجل رأي عام عالمي داعم للموقف المصري.

-اللجوء إلى محكمة العدل الدولية استثناءا إلى الإتفاقية الدولية المعنية بمياه الأنهار الدولية وعلى رأسها الإتفاقية التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة عام 1997الخاصة باستخدام النهر الدولي، لطلب بأحقية مصر في حصتها التاريخية من مياه النهر استنادا إلى المواثيق الدولية

[1] حسين القباني، أزمة سد النهضة مصر تتجه للقانون الدولي والحرب الباردة، من موقع الأنترنت : www.aa.com.tr، شوهد يوم 2020/10/23 على الساعة 15:25سا.

من خلال إحدى المؤسسات الدولية المعترف بها كجامعة الدول العربية أو الإتحاد الإفريقي أو الفاو.

يقوم القانون الدولي حاليا للدول مجموعة واسعة من الأطر القانونية العالمية والإقليمية والمتعددة الأطرف والثنائية لحل منازعات المياه، إذ يوجد حاليا حوالي3500 إتفاقية دولية متعلقة بالمياه، يتضمن جزءا كبيرا خاصا بتسوية المنازعات يتأرجح بين التفاوض إلى تدخل طرف ثالث في المنازعة ومن ضمنها إجراءات التحكيم والتقاضي.

ولعل أشهر إتفاقية قانونا استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام 1997، والتي لم تدخل حيز التنفيذ، حيث تضمنت عدة آليات لتسوية المنازعات وفقا لما ورد في المادة " : 33 في حالة نشوب نزاع بين طرفين أو أكثر بشأن تفسير هذه الإتفاقية، وفي غياب إتفاق بينها ينطبق على النزاع.

المطلب الثالث :السيناريو الصراع العسكري.

منذ القديم شكلت ندرة المياه السبب الرئيسي بين عدة دول خاصة في المناطق التي تغيب عنها الأمطار، حيث وضعت هذه الندرة عدة عقبات أمام مؤسسات التحكيم بين هذه الدول تحت ضغط النمو الديموغرافي وتوسع المدن والتطور الاقتصادي، أين تستعمل المياه بصفة دائمة للسقي والشرب وتوليد الكهرباء وحماية البيئة، فكلها تشكل مؤشرات للتصارع والتصادم خاصة مع التغيرات المناخية المضطربة ستشكل أهم أساليب الصراع المائي في العشريات القادمة وستكون أولى العقبات أمام التحكيم خاصة في الأقاليم الجافة والمعرضة للجفاف الدوري.

في المناطق الإفريقية تشترك عدة دول في عدة أحواض، إلا أن الجفاف وضعف استغلال الموارد المائية سيجعل الصراع المائي حتمية لا مفر منها، ففي حوض النيل مثلا تقتسم أحدى عشر (11) دولة بطريقة غير عادلة ولا ترضي الجميع ما خلق توترا بينها قد يؤدي إلى الصراع المباشر، وقد بدأت تظهر أولى مؤشراته مباشرة بعد بناء سد "أسوان "الذي لقي

معارضة من إثيوبيا ثم تلته مجموعة من المشاريع المائية التي أحدثت عدة توترات سياسية خاصة سد النهضة بإثيوبيا[1]

إلى حروب المياه، وظهرت مفاهيم جديدة كثرت تنبؤات بحتمية الصراع العسكري القادم حول مصادر المياه خاصة المياه العذبة مع تسجيل توترات جديدة بين مختلف الدول والحكومات حول الاقتسام والسيادة والاستعمال.

أنه منذ 4500 سنة لم تقع حرب بسبب ، (Aaron Wolf)"يرى " ايرون وولف المياه، إلا أن المحللين ودراساتهم يراهنون على مصادر المياه ويعتبرونها موّلدا للعنف، و"انتوني ترتن (John Allan)"ويدعم هذه النظرة المتشائمة كل من" جون ألان خاصة بعد استعمال المياه كوسيلة سياسية وتخويلها إلى وسيلة ،(Anthony Turton)" [2] حرب حيث تبين الدراسات والتتبع الكرونولوجي للصراع المائي بين مصر من دول المصب وإثيوبيا من دول المنبع عدة محطات للصدام العسكري، ويمكن إبرازها فيم يلي:

- 1869صراع عسكري بين مصر وإثيوبيا حول المياه- .

-1929 إتفاق مصري بريطاني يمنع بناء أي مشاريع في دول حوض النيل دون موافقة مصرية، وتسمح لمصر باستعمال مختلف الوسائل للحيلولة دون نقص منسوب المياه.

-1967 بناء سد " أسوان"، الذي بدأ وسط توتر دولي تفرضه الحرب الباردة، حيث عمد " جمال عبد الناصر "إلى البنك الدولي لتمويل السد الذي رفض مساعدة مصر، فقام الإتحاد السوفيتي ببناء السد.

-1980 مصر تهدد عسكريا دولة إثيوبيا، وهو ما ظهر في خطاب " أنور السادات "بعد الاختلاف حول تمويل إسرائيل بالمياه والرفض من طرف الرئيس الإثيوبي" منغستو هايلي مريم.(Mengistu Hailé Mariam)".

1999تأسيس مبادرة حوض النيل ومساهمة البنك الدولي في تأجيج التوتر.

[1] Mohamed SERGHINI, L'eau élément conflictuel, **New Médit**, N.3, 2004, p.62.

[2] Frédéric LASSERRE, Conflits hydrauliques et guerres de l'eau : un essai de modélisation, **Revue internationale et stratégique**, V.2, N° 66, 2007, P.106.

2010أمضت خمسة بلدان إفريقية معاهدة جديدة لإعادة اقتسام مياه النيل وإلغاء الإتفاقيات القديمة[1]

انتشرت دعاوي كثيرة في الصحف وبقية وسائل الإعلام المصرية في الأسابيع التي سبقت 30يونيو 2013 ، تدعو إلى تبني خيار الحرب مع إثيوبيا أو غيرها من الدول في حوض النيل، التي تفكر في المساس بحصة مصر من المياه، وتنوعت هذه الدعاوي من القيام بحرب شاملة باستخدام الجيوش، أو ضربات إستباقية بالطيران لمواقع السدود، أو القيام بعمليات خاصة لتدميرها، أو بث الفتنة والتخريب الداخلي في هذه الدول لمنعها من استكمال هذه المشروعات.

هناك افتراض لدى صناع القرار المصري وأغلبية النخب السياسية فيما يتعلق بالسياسة المصرية مع دول الحوض خاصة إثيوبيا، من أجل منعها من بناء السدود بكل قوة، من الممكن أن تؤدي إلى إضعاف الدولة المصرية لأنها تخلو من العقلانية والمنطق وهي غير واقعية وعدائية[2]

لقد انتشر القلق المائي لدى الشعب المصري والحكومة المصرية وبدأ الطرح العسكري الأكثر إلحاحا، لكن بعد مسافة إثيوبيا سيكون عائقا أمام التحرك العسكري.

عقدت مصر صفقات طائرات " الرافال "وحاملات الطائرات " الميسترال "من فرنسا والتي تستعملها في خيارها العسكري ضد إثيوبيا، فطائرات " الرافال "يمكنها أن تسير لمسافات الاف الكيلومترات وتدمر العديد من الأهداف.

[1] C. DE Broeder, M. Lemaire, Litige à propos du partage des ressources du Nil, **journal des guerres de l'eau géopolitique et stratégie,** N° 1, novembre 2010, P.12.

[2] أحمد محمد أبوزيد، الضفة الأخرى :الرؤية الإثيوبية للصراع على مياه النيل، **سياسات عربية**، ع7 ، مارس 2014 ، ص14

تحدثت جريدة " تاديس "عن السيناريوهات المحتملة لأزمة سد النهضة، وأوردت آراء الخبراء العسكريين الإثيوبيين أنه في حال ما إذا قامت مصر بتدمير سد النهضة بالطائرات أو الفرق العسكرية سيكون رد إثيوبيا مماثلا من خلال إرسال طائرات حربية وتدمير السد العالي.[1]

[1]إبراهيم يسري، مؤشرات آفاق الحل العسكري مع إثيوبيا 4 :سيناريوهات لحل أزمة السد وطائرات الرافال الفرنسية قد تغير(من موقع الأنترنت : www.raialyoum.com>index.phpالمعادلات، شوهد يوم 2020/10/23 على الساعة 20: 10سا.

خلاصة:

في الأخير يمكن القول أن حوض النيل تبدو فوائد التعاون أكثر نفعا لدول الحوض وأقل تكليفا من الصراع والحرب، ولا يمكن إحصاء فوائد التعاون في الأحواض المائية خاصة بانعكاساتها على الدول والأفراد.

يبدو الصراع أكثر تكليفا وأسوأ اختبارا بالنسبة لصناع القرار في دول حوض النيل خاصة مع وجود قوى أجنبية تقتنص الفرص لنهب خيرات وثروات هذه الدول خاصة مع حالتها المتميزة بأنها الأكثر فقرا في العالم.

حسب العديد من الباحثين والاستراتيجيين، يبدو مستقبل المياه في النيل متأرجحا بين سياسات الدول، حيث يبدو التفاؤل بمستقبل أفضل يصنعه التعاون بالإعتماد على مؤهلات هذه الدول الداخلية.

بينما يرى مجموعة من الباحثين أن المستقبل سيكون أليما حيث بدأوا بترويج فكرة حروب المياه واقترحوا حوض النيل كأحسن مثال للصراع القادم الذي قد يتطور إلى صراع عسكري.

خاتـــــــمة

أردنا من خلال موضوع بحثنا الذي انطلقنا فيه من مشكلة بحثية ركزنا فيه على الوضع المائي في حوض النيل والذي أفرز نوع من التفاعل الصراعي المائي بين دول الحوض داعمين هذه الأخيرة بمجموعة من التساؤلات والفرضيات والمناهج المساعدة على التحليل، ضمن عرض مكون من ثلاثة فصول، أين حاولنا تناول أهم الأفكار التي توصلت إليها الدراسة.

فمن خلال تحليل الفصول الثلاثة للدراسة، تم التوصل إلى عدة نتائج وهي:

–تعاني دول حوض النيل من محدودية في الموارد المائية بالإضافة إلى عدة متغيرات تؤثر على الوضع المائي في حوض النيل مثل المتغيرات البيئية والمناخية، وما يصحب ذلك من دورات الجفاف، بالإضافة إلى التغيرات الديموغرافية الناتجة عن تزايد أعداد السكان في دول حوض النيل، بالإضافة إلى عدم التوازن الإقليمي في توزيع الموارد المائية علاوة على الفقر الشديد في الموارد الاقتصادية، وقد تفاعلت هذه العوامل والمتغيرات في منظومة واحدة في حوض نهر النيل لتفضي إلى قيام ظاهرة الصراع المائي الدولي بين دولتي المصب، والتي تعاني من محدودية المياه مع دول المنبع التي تتمتع بوفرة المياه وتعاني من فقر الموارد الاقتصادية لاستغلال المياه.

فمصر تعتمد على أكثر من % 95 من احتياجاتها للمياه، في حين تحتاج إثيوبيا على 1 %من مياه النهر، وكينيا على % 2 تقريبا، وتنزانيا على3% والكونغو% 1 ، وبوروندي 5 %، والسودان على% 15 ، ذلك لأن كثافة هطول الأمطار في هذه الدول تجعلها غير محتاجة إلى النهر، وهو ما يفضي في النهاية إلى عدم التوازن في توفير المياه مما يخلق صراع على المياه.

تكمن طبيعة الصراع في دول حوض النيل في محاولة بعض الأطراف استعادة ما تدعي أنها حقها أو نصيبها في كمية المياه التي تستخدمها سواء للاستهلاك السكاني أو في مشروعات الري والزراعة من ناحية ومحاولة البعض الآخر الاستيلاء على كميات من أمطار الدول المجاورة لها من ناحية أخرى، وبطبيعة الحال فإن مصالح وأهداف دول حوض

النيل تتباين بين تمسك طرفين هما مصر والسودان بحقوقها التاريخية في مياه النيل والتي أقرتها إتفاقية مياه . النيل لعام 1929 م، وتم تدعيمها باتفاقية مياه النيل لعام.1959 الاتفاقيات التي تم توقيعها في فترة الاستعمار والتي انحصرت بين مصر والسودان جعل مياه النيل محل نزاع، كذلك الدور الذي لعبه الاستعمار في تأجيج هذه النزاعات حيث أنه لم يراعي مصلحة الدول الإفريقية الأخرى في ذلك ولا احتياجات الدول المتزايدة للمياه.

–تعتبر ظاهرة الصراع المائي بين دول حوض النيل ظاهرة نابعة من محددات داخلية، لذلك فإن الدور الذي تلعبه القوى الخارجية هو دور محفز للصراع وليس منشأ لها.

بينما تظهر مجموعة أخرى من الباحثين التي تعدد فوائد التعاون بين دول حوض النيل والذي يمكن أن يتحقق في مجال المياه لينشر إلى باقي القطاعات من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي، وهكذا تبدو المياه كعامل تجميع وليست عامل تفريق وصراع.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1-إجلال رأفت وآخرون، انفصال جنوب السودان :المخاطر والفرص، بيروت: 2012.، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، ط1 2010.

2- أحمد السيد النجار، مياه النيل القدر والبشر، القاهرة :دار الشروق، ط1

3-أحمد سيد عاشور، قصة الحضارة :نهر النيل والحضارة في إفريقيا، القاهرة: 2011.، دار الكتاب الحديث، ط1

4-أسامة محمد الحسيني، نهر النيل" حابي "وملف سد النهضة، القاهرة :شركة .اسكريف لايف،2015

5-إسماعيل محمد صادق، المياه العربية وحروب المستقبل، القاهرة :العربي 2012.، للنشر والتوزيع، ط1

6-إيق لاكوست، الثورة المائية في العالم، ترجمة زينب منعم، الرياض :مكتبة 2015، الملك فهد الوطنية، ط1

7-جلال جدادي، معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي، الجزائر :النشر الجامعي الجديد،2017

8-جهاد عودة، السياسة الدولية، العلاقات الدولية :مدارس ونظريات، القاهرة :دار 2015. ، الكتاب الحديث، ط2

9-جهاد عودة، مفهوم النظام الدولي وعناصره الرئيسية، القاهرة :دار الكتاب 2016.، الحديث، ط2

10-حسام جاب الرب، جغرافية إفريقيا وحوض النيل، القاهرة :دار العلوم للنشر .والتوزيع، 2005

11خليل خير الله، الصراع على المياه في الشرق الأوسط، بيروت :المركز العربي 2016. ، للبحوث القانونية والقضائية، ط1

12-زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل" أزمة سد النهضة" ، القاهرة :الهيئة المصرية العامة للكتاب،2016.

13-زياد خليل الحجار، الأمن المائي والأمن الغذائي العربي، بيروت :دار النهضة العربية، ط1، 2009.

14-الصادق المهدي، مياه النيل الوعد والوعيد، القاهرة :مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، 2000.

15-الطاهر نعيم إبراهيم، الأمن المائي العربي، عمان :أمواج للطباعة والنشر .والتوزيع، 2012

16-عادل محمد العضايلة، الصراع على المياه في الشرق الأوسط " الحرب والسلام"، عمان :دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2005.

17-عبد الناصر جندلي، تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية،2005

18-عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دمشق :دار النمير، ط1، 2002.

19-عصام سليمان الفراعتة، الأطماع المائية الصهيونية في مياه حوض النيل، الخرطوم :مركز البحوث والدراسات الإفريقية، ط1، 1998.

20-على محمد علي عبد الله، نهر النيل بين سد الألفية ونهر الكونغو : أزمات وحلول، القاهرة :مكتبة الدار العربية للكتاب، ط1، 2014.

21-عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتاب الرسائل الجامعية، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ط2 ، ب.ت.

ثانيا: المذكرات والرسائل الجامعية:

1-إبتسام أوعشرين، إدارة الصراعات المائية الدولية وآليات تسويتها : دراسة حالة حوض النيل، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة .الجزائر، 2016-2017.

2-إبراهيم يوسف حماد عودة، فكرة الهزيمة لدى العرب بعد حرب1967 وانعكاساتها على التخطيط السياسي في مصر وبلاد الشام، أطروحة ماجستير، .كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين،2014

3-تسعديت شرمالي، أزمة المياه وتأثيرها على العلاقات الدولية -دول حوض النيل . نموذجا-، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2014/2013./

4-رابح جفال، إلياس جاوي، تأثير المياه على الأمن القومي المصري، رسالة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2014 - 2015.

5-رضا بريبش، طرق التسوية السليمة للنزاعات المتعلقة بالثروات المائية العابرة .للحدود، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2013/2012/

6-سميحة دعاس، الصراعات والحروب الأهلية في السودان : دارفور نموذجا، رسالة ماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014 - 2015.

10-عبد الله عيسى عبد الله محمد، البعد الجيوسياسي للصراع في منطقة حوض .النيل، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الخرطوم،2006

ثالثا: الدوريات:

1-علي جبار كريدي القاضي، النظام القانوني الدولي لاستغلال مياه الأنهار الدولية .بين الدول المتجاورة، مجلة الخليج العربي، م 41 ، ع 1 و2 ، البصرة،2013

2-هشام حمزة عبد الحميد، دراسة لمفهوم النهر الدولي في القانون الدولي للمياه 2013.، وتطبيقاته في اتفاقيات حوض النيل، آفاق إفريقية، م 11 ، ع39

، 3- إبراهيم أحمد نصر الدين، أزمة مياه النيل، مجلة كلية الاقتصاد العلمية، ع3 .يناير 2013.

رابعا: الملتقيات:

1-فاطمة تواتي بن علي، استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، ملتقى دولي، تنظيم كلية العلوم -الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 24 .23 نوفمبر 2014

2-صلاح الدين بوجلال، الوسائل التحاكمية لحل نزاعات المجاري المائية الدولية الخاصة بالأغراض غير الملاحية، ملتقى دولي حول الأمن المائي، تنظيم مخبر 15 .ديسمبر 2014الدراسات القانونية البيئية، جامعة قالمة، الجزائر،14 .

خامسا: التقارير

صالح بديوي، السد العالي والخروج من الخدمة، المعهد المصري للدراسات السياسية الإستراتجية، القاهرة،2016

سادسا: مواقع الأنترنت:

1- :بانا ضمراوي، تعريف الماء، من موقع الأنترنتhttp://mawdoo3.com

2-ب .م، تعريف الماء:علم المياه، من موقع الأنترنت: يوم www.mepsyd.es/exterior/entros/elpilar/es/pdf/...8/agua-ar.pdf،

3-ب .م، توزيع المياه على الأرض، من موقع الأنترنت .: http://ar.wikipedia.org.wiki،

4-مجلة المنتدى، أشكال المياه على الأرض، من موقع الأنترنت: ،-http://montada amal-hafsa.yoo7.com/t86-topic

5-حزب البعث العربي الاشتراكي، أزمة مياه النيل بين دول المنبع ودول المصب، من موقع الانترنت : <www.baath-party.org

6-البديل، الاتفاقيات المائية الدولية الموقعة بين دول حوض النيل، من موقع الأنترنت : www.elbadil.com

7-حمد بن عبد الله اللحيدان، الأمن المائي هو أساس الأمن الغذائي -أزمة الموارد، من موقع الأنترنت :http://ressource.crisis.com/water/

8-ب.م، الأمن المائي، من موقع الأنترنت :،dz/images/pdf/magister/md12.pdf

9-ب .م، نهر النيل، من موقع الأنترنت: www1.mwri.gov.eg/images/nilbase.pdf،

، 10- ب.م، اتفاقية عنتيبي، من موقع الانترنت<www.masralarabia.com :

11-مسرد زمني، الأزمة الأوغندية، من موقع الأنترنت: www.aldjazeera.net>international،

سابعا: الكتب باللغة اللاتينية

A- Ouvrage :

1- Daniel DORAN, The jonglei canal project : a case study on water security in southern Sudan, Canada: Unitar Poci, 2009.

B- Mémoires et thèses :

1- Christine ABDALLA ISKANDAR BOCTOR, Le développement durable et le droit de l'environnement : la sécurité nationale hydraulique au Moyen-Orient, thèse de doctorat, UFR- Droit, université d'Artois, 2012.

2- Daniel DENG GARANG AKECH, The role of indigenous communities in environmental conflict management in the horn of Africa : a case study of jonglei canal, a research project submitted in partial fulfillment of requirements for the award of masters degree in international conflict management, Institute of diplomacy and international studies, University of Nairobi, 2016.

3- Erwin Lamberts, The effects of Jonglei Canal operation scenarios on the sudd swamps in Southern Sudan, master thesis, civil technology and management, Twente University, 2009.

4- Hekma ACHOUR, Le gouvernance du bassin du Nil entre confrontation et coopération, contribution à l'étude du droit internationale fluviale, thèse de doctorat en droit, école doctorale N° 513 : ED-DESPEG, UFR IDPD, Université de Carthage, 2016.
5- Jack Kalpakian, L'Ethiopie et le Nil bleu : les plans de développement et leurs conséquences en aval, ASPJ, 2ème trimestre, Afrique et francophonie, 2015.
6- Mohamed El Dahshan, La coopération régionale dans le bassin du Nil entre théorie et réalité, mémoire de DEA, Institut d'études politiques, Paris, 2004.

الفهـــــرس

الفهرس:

العنوان	الصفحة
بسملة شكر إهداء **مقدمة**.....	**1**
الفصل الأول: المحددات الدولية والإقليمية لحوض النيل	**7**
تمهيد.....	**8**
المبحث الأول :ماهية حوض نهر النيل.....	**8**
المطلب الأول :نبذة تاريخية حول نهر النيل.....	**9**
المطلب الثاني :التعريف بنهر النيل.....	**14**
المطلب الثالث :خصائص حوض نهر النيل.....	**15**
المطلب الرابع :أهمية حوض النيل.....	**18**
المبحث الثاني :قضية مياه النيل.....	**18**
المطلب الأول :بداية أزمة مياه النيل.....	**20**
المطلب الثاني :الوضع المائي لدول حوض النيل.....	**22**

المطلب الثالث :البعد الاقتصادي والاجتماعي لقضية مياه النيل.....	25
المبحث الثالث :المحددات الدولية والإقليمية لقضية مياه النيل.....	25
المطلب الأول :التدخل الإسرائيلي في حوض النيل.....	28
المطلب الثاني :تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في حوض النيل.....	28
المطلب الثالث :تدخل البنك الدولي في منطقة حوض النيل.....	30
المطلب الرابع :النشاط الصيني في منطقة حوض النيل.....	32
خلاصة.....	34
الفصل الثاني: تفاعلات دول منطقة حوض النيل في ظل العنصر المائي	35
تمهيد.....	35
المبحث الأول :مشاريع التعاون بين دول حوض النيل.....	37
المطلب الأول :مشروعات التعاون قبل مبادرة حوض النيل.....	39
المطلب الثاني :مبادرة حوض النيل.....	40
المطلب الثالث :مشروع قناة جونغلي.....	42
المطلب الرابع :المشاريع المشتركة والممكنة مستقبلا بين دول حوض النيل..	42
المبحث الثاني :محددات الصراع المائي بين دول حوض النيل.....	43
المطلب الأول :الوضع المائي كمحدد للصراع المائي بين دول حوض النيل..	45
	49

المطلب الثاني :الوضع القانوني كمحدد للصراع المائي بين دول حوض النيل..	**52**
المطلب الثالث :المحدد الاقتصادي للصراع المائي بين دول حوض النيل.....	**52**
المطلب الرابع :المحدد السياسي للصراع المائي بين دول حوض النيل.....	**54**
المبحث الثالث : مستقبل الأمن المائي في حوض النيل بين التعاون والصراع.	**56**
المطلب الأول :سيناريوهات التعاون.....	**60**
المطلب الثاني :سيناريو التحكيم الدولي.....	**62**
المطلب الثالث :السيناريو الصراع العسكري.....	
خلاصة.....	
خاتمة.....	
قائمة المراجع	

قائمة الملاحق

الملحق رقم 1: دول حوض النيل

الملحق رقم 2: مجرى حوض النيل

الملحق رقم 03: مشروع قناة جونغلي